حوار كوني

٣.١

ترجمة : منير السعيداني
تصميم : ندى المغلوث

إزاء التَخَلّق المُتَكاثف

ماغرت آرشر

الجمعية الدولية لعلم الاجتماع تُقْلع

مقابلة مع إيزابيلا بارلينسكا

الإسلام والحداثة

رياض حسن
محمد باميه
جاك قبانجي

> مسألة الجندر في روسيا المعاصرة
> استكشاف آفاق علم الاجتماع العمومي في أوكرانيا
> شتاء السخط الروماني
> علم الاجتماع الروماني في ما بعد العولمة
> كريتكأتاك: بيان مناهض للرأسمالية من رومانيا
> ثلاث سنوات من سوسيوبيديا.ج د ع اج
> رعاية صحية أفضل للجميع
> نعي إيفان فارغا، ١٩٣١-٢٠١٢
> ما الأبواب التي تفتحها حركة « نفاذ مفتوح»؟
> تقديم فريق التحرير الهندي

International Sociological Association

النشرة الأخبارية

العدد ١ من السلسلة ٣ - تشرين الثاني ٢٠١٢
www.isa-sociology.org/global-dialogue/

GDN

> الافتتاحية

مسألة اللغة

شهد منتدى الجمعية الدولية لعلم الاجتماع (ج د ع اج) الثاني نجاحا باهرا. سجّل ٣٦٠٠ مشاركا أسماءهم في ٥٥ لجنة بحث (ل ب)، ومجموعة مواضيع (م م)، ومجموعة عاملة (م ع) اجتمعت كلها في كلّية الاقتصاد في جامعو بيونس آيروس من الأول من شهر أغسطس- أوت إلى الرابع منه. علينا أن نشكر تفاني مارغرت أبراهام (Margaret Abraham) نائبة رئيس ج د ع اج للبحث ورئيسة المنتدى، وإيزابيلا بارلينسكا (Izabela Barlinska) وفريقها في سكريتارية ج د ع اج، وألبرتو بيلياكوسكي (Alberto Bialakowsky) وآليسا باليرمو (Alicia Palermo) رئيس اللجنة التحضيرية المحلية ونائبته، على التوالي. لم تكن مهارات قادة ل ب، م م، م ع التنظيمية وعطاؤهم أقل أهمية من جهود الأوّلين، إذ باشروا بمعالجة فيْض من مطالب المشاركة في الجلسات. غادرنا بيونس آيروس متحمسين للمناقشات العابرة للقارات ومنبهرين بعلم الاجتماع الأمريكي اللاتيني وعلى أتم الاستعداد للمضي قدما نحو مؤتمر يوكوهاما في ٢٠١٤.

آخر مرة كنا فيها في أمريكا اللاتينية كانت سنة ١٩٨٢ عندما انعقد مؤتمرنا في مكسيكو. ومثلما تروي إيزابيلا بارلينسكا في الحوار الذي ننشره في هذا العدد من حوار كوني، كان ذاك لقاءا عاصفا حضره مشاركون محليون كانوا على حق في استشاطتهم الغاضبة ضد امبريالية اللغة الإنكليزية. وبعد ١٩٨٢ ببضع سنوات فحسب التحقت الإسبانية والفرنسية بالإنكليزية بوصفها لغة رسمية في ج د ع اج. ثلاثين سنة بعد ذلك، كنا أكثر نجاحا في معالجة مسألة اللغة عبر الترجمة الفورية للجلسات العامة، مع سيل من الجلسات ذات اللسان الإسباني ومداولات متعددة الألسن، مع اجتهاد الجميع في ابتداع طرق متعددة في التواصل عبر الألسن المتعددة.

على مر الثلاثين سنة المنقضية، باتت لقاءاتنا أكثر إدماجا على مستويات متعددة ليس آخرها لسان التخاطب. في الآن ذاته، صارت الإنكليزية باعتبارها لغة مشتركة (lingua franca) أكثر هيمنة وأوسع تبنيا بوصفها اللسان الثاني المحبّذ على اتساع الكرة الأرضية. لذلك مغانمه ولا شك موسّعا من نطاق علم الاجتماع، مانحا المزيد من فرص النفاذ إلى ثروة من الفرص والمواد الجديدة. على أن انتشار الإنكليزية ولّد مظاهر اللامساواة الخاصة به: إقصاء أكثر عمقا لمن لم يألفوا التعامل معها وخلق تراتب هرمي بيْن يحسنون ذلك. تُمكّن الطلاقة في استعمال الإنكليزية من يتمكن منها، أكثر مما هو عليه الحال في أي لسان آخر، من مزايا ضخمة سواء في العروض الشفاهية أو في نشر المقالات وتصبح دون شك صانعة للتمايز لا على المستوى الكوني فحسب بل، وبما لا يقل أهمية، داخل الجماعات العلمية الوطنية (التي تكون فيها الإنكليزية لسانا ثانيا).

وإذ دخلت الجامعات في تنافس عالمي النطاق من أجل كسب مكانة رمزية (جالبة معها جوائز مادية) أصبح النشر في المجلات الدولية عالي القيمة. ولا يعني ذلك مجرد النشر بالإنكليزية بل وكذلك إجراء البحوث ضمن أطر ونظريات كثيرا ما تكون شديدة الارتباط بمشاكل وقضايا غريبة عن مجتمع الكاتب. يشرح الباحث الفلسطيني ساري حنفي الأمر على النحو التالي: «انشر عالميا واندثر محليا أو اشر محليا واندثر عالميا». يتم رفع هذا التحدي بأن يكون الواحد منا ثنائي اللسان، ثنائي الاحتراف مؤدّيا عملا مضاعفا ومتوجها إلى مخاطبين متعددين. ويصح ذلك على علمي اجتماع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ضيقي النطاق بما لا يقل عن علوم اجتماع أخريات. في ظل هذه الاعتبارات وضع منتدى بيونس آيروس معايير جديدة من أجل علم اجتماع كوني.

يمكن الاطلاع على حوار كوني في ١٤ لسان على موقع ج د ع اج
ترسل المساهمات على العنوان التالي: burawoy@berkeley.edu

مارغرت ارشر: الرئيسة السابقة للجمعية الدولية لعلم الإجتماع، تقدم ما تسميه الـ morphogenesis

ازابيلا برلنسكة تخبر عن تجربتها الشخصية حول نمو الجمعية الدولية لعلم الإجتماع خلال السنوات ال-٢٥ السابقة.

ارنست غلنر، ماكس فيبر، و إدوارد سعيد، الكل شخصيات في مناقشات حول الحداثة و الإسلام، الممثلة هنا في وجهات النظر المتضاربة لرياز حسن، محمد باميه و جاك قبانجي.

> فريق التحرير

محرر:
مايكل بورواوي

محررون متصرفون:
لولا بوسوتيل، أوغوستا باغا

محررون مشاركون:
مارغرت ابراهام، تينا إيوس، راكال سوزا، جسنيفر بلات، روبرت فان كريكن.

محررون مستشارون:
إيزابيلا بارلينسكا، لويس شوفال، ديلاك سيندوغلو، توم دوبير، جان فريتز، ساري حنفي، جام خيمينيز، حبيب الله خندكر، سيمون مابابديمنغ،إيشوار مودي، نيكيتا بوكروفسكي، إيما بوريون يوشيميشي ساتو، فينييتا سنها، بنيامين تيجيرينا، شين شون يين إيلينا زدرافوميسلوفا.

محررون إقليميون:

العالم العربي:
ساري حنفي، منير السعيداني.

البرازيل:
غوستافو تانيغيتي، جوليانا تونش، بيدرو ماسيني، سيلي ادا غراسا أريباس، أنريزا غالي، ريناتا باريتو بريتورلان، روسانا مارينهو.

كولومبيا:
ماريا خوسي ألفاريس ريفادولا، سيباستيان فيلاميزار سانتاماريا، أندري كاسترو آروخو.

الهند:
إيشوار مودي، راجيف غوبتا، راسمي جين، أوداي سينغه.

إيران:
ريحانا جافادي، نجمة طاهري،حميد رضا رأفتنجاد، شاهراد شاهفاند، شاغار بوزورغي، تارا أصغري لاله، ناستاران محمود زاد.

اليابان:
كازوهيسا نيشيهارا، ماري شيبا، كوسوكي هيمينو، توموهيرو تاكامي، ياتاكا إيوادات، كازوهيرو إيكيدا، يو فوكودا، ميشيكو سامبي، تاكاكو ساتو، شوهيي أوغاوا، توموييكي إيدي، يوكو هاتو، يوسوكي كوسوكا.

بولونيا:
ميكولاي ميزيويسكا، كارولينا ميكالويسكا، جاكوب روزنباوم، ميكال شيميلنسكي،، كريستوف غوبانسكي، إيميليا هودسنكا، جوليا ليغات، كاميل ليبنسكي، آدام موللر، ميكولاي نيزينسكي، توماس بياتاك، آنا بييكوتويسكا، آنا ريزيزنيك، كونراد سييماسكو، صوفيافلودارزيك.

رومانيا:
كوزيما روغينيس، إيلينا سينزيانا سوردو.

روسيا:
إيلينا زدرافوميسلوفا، آنا كادنيكوفا، إلينا نيكيروفا، آسيا فورونكوفا.

تايوان:
جين ماو هو.

تركيا:
أيتل كاسابوغلو، نيلاي سابوك كايا، غونور إيرتونغ، يونكا أوداباس، زينب بايكال.

مستشارون إعلاميون:
آني لين، خوسي ريغيرا.

> في هذا العدد:

الافتتاحية: مسألة اللغة ٢

حول نَذْر علم الاجتماع بوصفه تَخَلُّقًا مُتَكَاثِفًا
بقلم ماغرت آرشر، سويسرا ٤

الجمعية الدولية لعلم الاجتماع تُقْلِعُ
مقابلة مع إيزابيلا بارلينسكا، إسبانيا ٦

> حوار

قُصُورٌ في العالم الإسلامي
بقلم رياض حسن، سانغافورة ٩

جوابا على حسن: في اختزال التعقيد إلى خسارات
بقلم محمد باميه، الولايات المتحدة الأمريكية ١٢

جوابا على حسن: حدود «الاستشراق»
بقلم جاك قابانجي، لبنان ١٤

> مواريث سوفياتية

مسألة الجندر في روسيا المعاصرة
بقلم آنا تيمكينا، روسيا ١٦

استكشاف آفاق علم الاجتماع العمومي في أوكرانيا
بقلم ليديا كوزيمسكا، أوكرانيا ١٩

> علم اجتماع من رومانيا

شتاء السخط الروماني
بقلم كاتالين أوغيستين ستويكا وفينتالا ميخايلوسكا، رومانيا ٢٠

علم الاجتماع الروماني في ما بعد العولمة
بقلم إيونا فلوريا وديليا بادوا، رومانيا ٢٢

هجوم ناقد: بيان مناهض للرأسمالية من رومانيا ٢٤

> أخبار الجمعية الدولية لعلم الاجتماع

ثلاث سنوات من سوسيوبيديا.ج دع اج
بقلم بيرت كلاندرمانس، هولاندا ٢٦

رعاية صحية أفضل للجميع
بقلم إيللين كوهلمان وكلاوس ويندت، ألمانيا، وإيفيبوجو، كندا ٢٧

نعي إيفان فارغا، ١٩٣١– ٢٠١٢ ٢٨

> أعمدة خاصة

ما الأبواب التي تفتحها حركة « نفاذ مفتوح»؟
بقلم جينيفر بلات، المملكة المتحدة. ٢٩

تقديم فريق محرري الهند
بقلم إيشوار مودي، الهند ٣٠

تحرير حول صورة: البقاء على قيد الحياة في الهامش
بقلم آليكسيا وإدورد ويبستر، جنوب أفريقيا. ٣١

> حول نَذْر علم الاجتماع

إزاء التَخَلّق المُتَكاثف

بقلم ماغرت آرشر (Margaret Archer)، مدرسة لوزان الفيدرالية متعددة الاختصاصات التقنية، سويسرا، رئيسة ج د ع اج ١٩٨٦-١٩٩٠

كانت **مارغرت آرشر** المرأة الأولى والوحيدة التي ترأس ج د ع اج وكان ذلك في الفترة ١٩٨٦-١٩٩٠. لها دراسة رائدة في التغير الاجتماعي بوصفه «تخلّقا» وهي تعني بذلك التفاعل المتتابع بين البنية الاجتماعية والفاعلين الاجتماعيين تفاعلا تجعله ممكنا التوافقاتُ الثقافية. كانت البداية مع دراسات لها حول النظامين التعليميين الفرنسي والإنكليزي أظهرت كيفية استجابة هياكلهما استجابة تعيد، بالمقابل، تشكيل النظامين. ألّفت العديد من الكتب التي بلورت النظرية العلمية الاجتماعية «الواقعية»، ولها أتباع في كل أنحاء العالم. درّست سنوات عديدة في جامعة وارويك (Warwick) وهي الآن مديرة مركز علم الوجود الاجتماعي في جامعة لوزان الفيدرالية متعددة الاختصاصات التقنية.

مارغرت ارشر تخاطب الجمعية الدولية للواقعية الإنتقادية في لندن ٢٠٠٨

ولد علم الاجتماع باحثا عن إجابات لأسئلة أربعة:» من أين جئنا؟»، « كيف حالنا الآن؟»، « إلى أين نمضي؟»، و «ما الذي علينا أن نفعله؟». تلك أسئلة واقعية كلّها إذ ثمّة عالم اجتماعي واقعي ذو خصائص واقعية يسكنه أناس واقعيون صنعوا الماضي مع بعضهم البعض وبدأت، بعدُ، قواهم السببية في تشكيل المستقبل. كانت واحدة من الطرق التي عبّر بها ماكس فيبر عن نَذْرِ علم الاجتماع تقول إن عليه أن يكتشف سبب كون الأشياء على «هذا النّحو» لا «على نحو آخر». لا يمكن أبدا لمن التزموا بذلك أن يقبلوا استنتاج جون بودريار (Baudrillard) القائل: « كل ما بقي لنا أن نفعله هو أن نتلهى بالقِطَعِ». لوْ قُدّر لابن خلدون أن يرى هذا لاعتبره علامة على حضارة آفلة.

إن ما هو أكثر ضررا من «البهجة» ما بعد الحديثة هو حقيقةً تفكيك القطع. تنتهي كل الحياة الاجتماعية ضرورة، الميكرو والميزو والماكرو، إلى ب م ث ذلك أن العلاقات بين البنية (ب)، و المؤسسة (م) والثقافة (ث) ضرورية دائما من أجل تفسير كل ما هو اجتماعي.

من دون حرص مبالغ فيه على التعريفات، يكفي أن نستثني «البنية» حتى نجد السياق الذي يواجهه الناس في حالة من الارتهان الكلي إلى الاضطراب الفوضوي، ويكفي أن نحذف الثقافة حتى يفتقد الجميع ذخيرتهم من الأفكار المفسّرة لما يواجهون من الأوضاع، ومن دون مؤسسة نفتقد الفعل-التبعية بوصفه السبب الفعلي لوجود النظام

>>

الاجتماعي. إن نَذْر علم الاجتماع هو أن يبيّن للناس ما يكون بينهم من تفاعل ومن تشكيلات ناتجة. عبر تفكيكهم للقطع ونثرهم لها تخلّى الكثير من علماء الاجتماع عما نذورا لهم أنفسهم وصاروا حانوتيين يكتبون لنا شهائد وفاة كل واحدة من مكونات ب م ث. على أنه، من دون هذه «الميتات»، تُحرَم كل قطعة مكوّنة للعالم من الأدوات التي تمكّنها من تفسير السبب الذي يجعل الأمور على ما هي عليه والكيفية التي يمكن لها بها أن تكون على غير ما هي عليه.

وحينما يتعلق الأمر «بالبنى» تعوّضها نظريات «تفكيك البنى» بالتيارات المتدفقة. تبلغ استعارة السيولة أقصى درجات عدم قابلية الاجتماعي للتحكّم. تمّ الإعلان عن ذلك عن طريق القول بمجتمعات «الجريان فائق السرعة»، و«ساحقة الاندفاع» و«المخاطرة» ولكن أدفاق المياه بلغت زخمها وطفت على سطح بحر الظواهر ذاتية التنظيم التي رسمت خطاطتَها نظريةُ التعقيد. وعلى الرّغم من ذلك فإن انعدام المناسبة فاضح في ظل الأزمة الاقتصادية الراهنة. كشفت الأزمة جزءا من البنية كان النظر في ما مضى قاصرا عنه. لنا الآن معرفةٌ بكيفية انبناء رأس المال المالي الكوني وتداخله مع الشركات متعدّدة الجنسيات والحكومات الوطنية أكبر من معرفتنا التي كانت قبل ٢٠٠٨. لم يتبخّر كل ما هو صلب في الهواء ولكن المشتقات مثل الرهن العقاري المُخاطِر واتفاقات المبادلات الخارجية ومضاربات الديون أوضح في الأفهام من الفوردية.

ولكون المواقع المنبنية والعلاقات والمصالح معقّدة فإن الإعلام عمد إلى الاستهانة بالأزمة وتشخيصها في صورة نقاط تحفيز لرجال البنوك والعمل على تيسير تدحرج بعض الرؤوس الجشعة. شهدت «حركة احتلوا» على غياب الأدوات العلمية الاجتماعية. هل كانت تلك حركة معارضة للإجراءات التقشفية أم للرأسمالية المالية الكونية؟ فيما تبدو لندن غير واثقة، تقيم حكومة جينيف منتديات منتظمة آملة بالتوصل إلى التخلص من التعقيدات الجارية. كانت منظمات الاقتصاديين غير الكلاسيكيين على العموم أكثر بذلا للمساعدة من علماء الاجتماع. أين عندنا ما يعادل تحليلات ستيفانو زامانيي (Stefano Zamagni) حول المساهمات المضرّة لآخر عشرة فائزين بجائزة نوبل للاقتصاد؟ ما كانت مساهمتنا في تصور اقتصاد مدني؟

يقودنا ذلك إلى «الثقافة» وإلى الدور الضخم الذي اضطلعت به م م ب (« ما من بديل») في محاولة العودة إلى «قطاع الأعمال على الصورة التي كان دوما عليها». يفضّل «الميل الثقافي» الخطاب ولكن هذه الأزمة غير قابلة للاختزال في ما هو خطابي. أزاحت هيمنة الخطاب الإيديولوجي عن موقعه وأبعدته إلى حيث سلّة مهملات «جثة» صراع الطبقات. إلى جانب ذلك افتُقدت ما بين الأفكار والمصالح من رابطة بوصفها موقع تبرير السياسات. افتُقدت كذلك منابع النقد الفكرية لا بوصفها أنشطة تعبيرية فحسب (هي موجودة بكثرة) بل بوصفها موارد للتجنيد الاجتماعي (تلك التي يعزز غيابها م م ب). ولسخرية الأقدار، وبالتوازي مع استحالة المياه المتدفقة إلى طوفان، كان هناك في علم الاجتماع انحراف نحو التمسك بالعادة والارتباط بما ترسّخ من الاستعدادات المنطبعة وبالفعل الروتيني على الرغم من تنافر كل ذلك مع التغيير. ومع ذلك، مثلما كان البراغماتيون الأمريكان سباقين إلى تأكيده، تكون الأوضاع الإشكالية بمثابة قوابل للتجديد الفكري.

أخيرا، ما هو أهم من ذلك، هو أن الذات ماتت وامّحت مثلما بيّن ذلك ميشال فوكو (Foucault) منذ أربعين عاما «مثل وجه يُجَرّ في الرمل على حافة البحر». مذاك تكرر امحاؤنا البشري من قِبَل العديد من ماسحي السبورات: أشخاص تحولوا إلى سجّلات مفتوحة لكتابة الذات (غرغن Gergen)، أَنَوَات تعيد ابتداع ذواتها بصفة متسلسلة (بيك Beck) وأخيرا انحدار إلى مرتبة «المضطلع بدوْر». مع موت الذات تنتفي النية والانعكاسية والعناية والالتزام ومعها جميعا القدرة الفريدة التي للبشر على تصور الكيفية التي يمكن بها للاجتماعي أن يكون «على غير ما هو عليه».

كان الرافضون لخضوعنا والمدافعون على إمكانياتنا نادرين وعليه فقد كان على أندرو ساير (Andrew Sayer) أن يكتب كتابه الممتاز لماذا يَحْدُثُ للنّاس ما يَشْهَدُونَهُ؟ يتمسّك علم الاجتماع بموقف إنساني ولكن مقاربته للإنساني خاملة إلى حد ما. وعليه فإن الوحدة والعزلة ليستا موضوعين شعبيين إذا ما قورنا بالتهميش والإقصاء ولكنهما بالضبط بمثابة المصيبة في العالم المتقدم وهما من صادراته. يتشدد علماء الاجتماع كذلك في الرفع من حساسيتنا المتوجسة من المعاناة أكثر مما يفعلون تجاه الطفرات الناجحة. كنا على غاية من نقص الفعالية في دفع «علم اجتماع الازدهار» قاصرين أنفسنا إلى حد كبير على الحاجات البيولوجية المؤكدة. لماذا لا يوجد علم اجتماع للبهجة ولا نجد إلا ذكرا قليلا للغبطة المهللة أو للقناعة المكتفية ولماذا يترك الفرح لقياسات الاقتصاديين؟ إن الإجابة على هذه الأسئلة تأكيد على مساهمة علم الاجتماع في تعريف مجتمع مدني مزدهر.

«الحداثة المنسابة» هي الكلمة الشعار اليوم، ولكن الاستعارات لا تفسر شيئا وكثيرا ما تقود إلى الضياع (تذكروا التشبيهات الميكانيكية والعضوية والسيبارنيتيقية). عززت نظريات التغيير الخصوصية واحدا فحسب من عناصر ب م ث: «الثقافة» في خدمة «مجتمع المعلومة»، و«البنية» في خدمة «الرأسمالية الكونية» أو «الامبراطورية»، و «المؤسسة» في خدمة «الفرد المؤسس» في « التحديث الانعكاسي». في هذه الثنائيات يقوم كل رابِط على مكوّن (لافتٍ للنظر خِبْرِيًّا) واحد يعتبره جزءا متحكّما بالتوجيه ويساوي خطأ بينه وبين الميكانيزم المولّد للتغيير. بدلا عن ذلك، نحن في حاجة إلى فحص طاقات ب م ث المتعاضدة وما يتولد من نتائجها جاعلا من التخلّق السيرورة المسؤولة عن تكثيف التغيير بطريقة لا تكون استعارية. ■

الجمعية الدولية لعلم الاجتماع تُقْلع

مقابلة مع إيزابيلا بارلينسكا (Izabela Barlinska)

في العدد السابق من حوار كوني (العدد ٥ من السلسلة ٢) رأينا كيف تم انتداب طالبة شابة بولونية في ج د ع اج وكيف صارت عقلها التنظيمي الحاسم. في هذا الجزء الثاني والختامي من المقابلة تروي لنا د. بارلينسكا قصّة تدعيم ج د ع اج بحيث صارت المنظمة القوية التي نراها اليوم.

إيزابيلا بارلينسكا و نائبة رئيس الأبحاث لل- (ج د ع اج)، مارجرت ابراهيم، تتحاورا حول مسألة ذات أهمية في منتدى بوينس آيرس، آب، ٢٠١٢

م.ب: انتهينا في ما قصصته لنا إلى وجودك في أمستردام تروّحين عن الكاتب الشهير ريزارد كابوسينسكي (Ryszard Kapuściński). **ولكن، عندها، أي في أواخر ١٩٨٦ عرض عليك فرناندو هنريكي كاردوزو** (Fernando Henrique Cardoso) **رئيس ج د ع اج آنذاك منصب السكرتيرة التنفيذية إذا ما قبلت بالانتقال إلى مدريد لتركيز المكتب الجديد. وكان ذاك هو ما فعلته؟**

إ.ب: نعم. وصلت هنا إلى مدريد في جانفي ١٩٨٧ لوحدي من دون أن أعرف كلمة إسبانية واحدة. كان علي أن أركّز المكتب. أظن أن على المرء أن يكون شابا وعديم التجربة حتى يقبل بمثل هذا. لم يكن لي أن أتصوّر ما كان يعنيه ذلك. وصلت مصحوبة بحاوية كبيرة فيها حقائبي ووثائق ج د ع اج لاحتلال فضاء في آكاديمية العلوم الإسبانية. حلّت ج د ع اج بدعوة من وزارة التعليم الإسبانية ولكن المكاتب التي كان عليها تعميرها ج د ع اج في الآكاديمية الإسبانية للعلوم لم تكن منتهية البناء.

م.ب: أكنت وحيدة تماما؟

إ.ب: المساعد الوحيد الذي كان إلى جانبي كان سيرجيو كونتريراس (Sergio Contreras) زميل من الشيلي كان عمل هو أيضا في السكريتارية في مونتريال وأمستردام. أتى للمساعدة لأنه كان يحسن الإسبانية، وكنا الإثنين نحاول افتتاح المكتب. كان الأمر قاسيا. تعلمت إسبانيتي من عمال البناء ولكن الشيء الحسن كان تعرّفي على أناس في وزارة التربية بسبب كل الأوراق التي كان علينا إعدادها من أجل التسجيل الرسمي للج د ع اج. وبما أنه لم بإمكان الكتّاب أن يتحدثوا معي بالإسبانية فقد أفسحوا لي المجال للدخول للأعراف. وعليه كان لي أن تعرفت على أناس في مواقع عالية في الحكومة الاشتراكية وأن ربطت معهم صداقات، وقد اعتدت أن أخرج في رحلات طويلة في الجبال مع أصدقاء من الجيل الذي كان يأخذ بزمام السلطة بمعية فيليبي غونزاليس (Felipe González).

م.ب: كنت بالنسبة لهم ولا شك، أنت الآتية من بولونيا، مثيرة للفضول؟

إ.ب: كانت بولونيا شهيرة جدا في تلك الأيام. كان الكل فاهما لأهمية تضامن بوصفها قوة مكافحة ضد النظام الدكتاتوري مثلما فعلوا هم في إسبانيا. وإذًا كان لبولونيا، أو المعارضة على الأقل، سمعة طيبة بين أولئك الاشتراكيين.

م.ب: عمليًا إذا كنت لوحدك. انتهت عُهدة كاردوزو وعندها جاءت مارغرت آرشر (Margaret Archer).

إ.ب: انتخبت مارغرت للرئاسة سنة ١٩٨٦ خلال المؤتمر الدولي الذي انعقد في نيودلهي. كانت المرأة الأولى، والوحيدة إلى حد الآن، التي ترأس ج د ع اج. عمِلْنا سويّا وبنيْنا صداقة مديدة العمر.

م.ب: ما كان التحدي الأكبر الذي واجهته عند حلولك إلى هنا؟

إ.ب: استغرق مني استقراري وتنظيم المكتب في بلد جديد وقتا طويلا. بمجرد أن وطأت أقدامنا الأرض، إن صحّ القول، بدأنا في تنظيم المؤتمر الدولي لعلم الاجتماع لسنة ١٩٩٠ في مدريد. وكان ذلك يعني حضور عدد كبير من الأمريكيين اللاتينيين بما أدّى إلى أن صارت الإسبانية ثالث لسان للجمعية.

م.ب: لم يتم ذلك إلا حينها؟ اعتقدت أنه كان سنة ١٩٨٢ في مكسيكو؟

إ.ب: واجه مؤتمر مكسيكو الاحتجاج، كان الكل يحتج على أن المؤتمر لم يكن يتكلم الإسبانية. ولكن الاعتراف بهذه لم يتم إلا بعد ذلك بزمن طويل. كان الأمر إذا شبيها بالتحاق قارة جديدة بالجمعية باعتبار انتقال السكريتارية إلى مدريد. لم تكن لنا أية تكنولوجيا خيالية. كان أول كمبيوتر بحوزتنا في المكتب ولكنه كان مختلفا جدا عما نعرف. كانت الصعوبة هي التعارض الحاصل بين كون الموقع (الإسباني) والإسبانيين كانوا على الأغلب يوفرون المساعدة للمؤتمر وللمنظمة سواء بسواء وبيّن رغبة البعض في... كيف أقول... في استخدام المنظمة لخدمة مساراتهم وأهدافهم الخاصة. صار ذلك مزعجا للجميع. أعتقد أن ج د ع اج عانت من ذلك. شهد مؤتمر مدريد ذاته الكثير من التوتر الذي لم يكن سببه الوحيد تنظيمه في ثلاث مبان مختلفة من المركب الجامعي تحت حرارة ملتهبة ومن دون تكييف.

م.ب: كان ذاك هو المؤتمر الذي انتخب فيه عالم الاجتماع الهندي ت. ك. أوومن (T.K. Oommen) **رئيسا؟**

إ.ب: نعم. تسبب ذلك الانتخاب في مشكلة حقيقية للجمعية بما أن بعض علماء الاجتماع المحليين كانوا يأملون في أن يُنتخب إسباني للرئاسة. إحدى نتائج ذلك غير المتوقعة بالنسبة إلى ج د ع اج كان إنهاء تسجيلها لدى وزارة الداخلية حيْث كانت مسجلة رسميا ثم طردنا من مكاتب أكاديمية العلوم الإسبانية. وكان على المكتب أن يهاجر لبعض الوقت إلى هذه الشرفة التي ترى والتي نتداول فيها حديثنا الآن.

م.ب: كان على ج د ع اج إذا أن تنتقل من جديد؟ كيف تم حل الإشكال؟

إ.ب: كنا محظوظين حيث تكرمت علينا جامعة العلوم السياسية وعلم الاجتماع بالمركب الجامعي بسخائها وأهدت لنا مكتبا. كان دعم ميغال أنجل رويث دي آثوا (Miguel Ángel Ruiz de Azúa) رئيس الاتحاد الوطني لعلماء الاجتماعي نفيسا. كان ذلك انتقالا محمودا في معنى أنه كان من الأفضل للسكريتارية أن تكون في الجامعة. هناك، كان ثمة زملاء أكثر من علماء الاجتماع والطلبة ومحيطا آكاديميا نشطا.

م.ب: ولكن كيف تمكّنت ج د ع اج من البقاء على قيد الحياة ماديا؟

إ.ب: علينا أن نذكر أن ج د ع اج حلت بإسبانيا بدعوة من وزارة التعليم وكان الاتفاق يقضي بأن تتلقى السكريتارية تمويلا على صيغة منح من الحكومة الإسبانية لمدة ست سنوات. كانت الحكومة الإسبانية بالغة السخاء، ولكن الأموال نفدت في نهاية الأمر، وخضنا داخل الجمعية نقاشا واسعا: ما العمل؟ ليس يعني ذلك أن لم تكن هناك عروض في الحوار بانتظار موافقتنا. في الوقت ذاته ظهرت الإنترنت كما ظهر التراسل الإلكتروني. عندها تفطن الجميع إلى أن لا أهمية في الواقع للمكان التي تكون موجودا به. وعليه، وعوضا عن التفكير في الرحيل قررنا بأن نبقى في إسبانيا. وبقينا. ولكن عليك أن تذكر أنه ومنذ ذلك الحين كانت عمليات ج د ع اج ذاتية التمويل مطلقا.

<<

م.ب: هذا مدهش.

إ.ب: سر ذلك عناية جيّدة بشؤون البيت وعدد شديد القلّة من الأعضاء في الفريق الإداري. في تلك الأيام، كانت الأنشطة والأعضاء أقل عددا بالطبع. ولكن ذلك مثّل حظا وافرا بالنسبة إلى حياة ج د ع اج إذ توقفنا عن نقل السكريتارية مرة كل أربع سنوات.

م.ب: وكان ذلك يعني أيضا، في الآن ذاته، إمكانية تكوين فريقكم الخاص؟

إ.ب: نعم، فعلا. كان ناشو (خوسي إيغناسيو ريغويرا José Ignacio Reguera) إلى جوارنا منذ ما قبل مؤتمر ١٩٩٠. ثم التقيته ثانية عبر روابط بولونية. عندما كنا في آكاديمية العلوم كانت لديّ سيارة صغيرة الحجم من نوع فيات ذات لوحة تسجيل بولونية. ذات يوم وجدت ملحوظة صغيرة على الزجاج الأمامي مكتوبة بالبولونية: «أنا أستاذ زائر من بولونيا بمعهد الفيزياء، ربما كان بإمكاننا أن نلتقي». قلت في نفسي وما المانع؟ كان المَعْنِيُّ جاسيك كاروسكي (Jacek Karwowski) الأستاذ بجامعة تورون (Torun)، وصرنا أصدقاء على الفور. بصحبته هو، وبصحبة أصدقائه وعائلته استكشفنا إسبانيا إذ أنني، ولا تنس ذلك، كنت أظن أنني لن أمكث في إسبانيا إلا بضع سنوات. كانت تلك هي الطريقة التي التقيت بها ناشو الذي كان يشتغل في معهد الفيزياء ذاته.

م.ب: وأدْخَلَ ناشو ج د ع اج إلى عالم الكمبيوترات الشخصية والرسائل الإلكترونية والإنترنت؟

إ.ب: كان ناشو بصدد بناء قاعدة بيانات لفائدة ج د ع اج. كان على علم بكل شيء، وهو جيد جدا، ومخلص وحنون ومبدع. كان كسبا مهما لفائدة الجمعية وخاصة في عالم الكمبيوترات والوسائط الاجتماعية الحديثة. أقول له ما نحتاجه وهو يتكفل بتوفيره. نحن على نفس الموجة.

م.ب: قد تكون هذه نقطة مناسبة لتقولي شيئا عن عمل السكريتارية اليومي؟

إ.ب: الروتين اليومي عنايةٌ بشؤون البيت مملةٌ تكتظ بالتفاصيل. ولكن الشيطان يختبئ في التفاصيل كما يقال. قد يبدو الأمر مثيرا للضجر ولكن عليك في الآن ذاته ألا تفقد الوجهة.

م.ب: وُجْهَةُ...؟

إ.ب: وجهة الجمعية، الوجهة التي عليها أن تتقدم نحوها وما يجعل الناس يتصلون بنا حتى وإن كان علينا أن نغيّر العنوان فحسب. ولكن من الأساسي تحيين ذلك العنوان إذ يمكن أن يصلنا في اليوم الموالي طلب من زميل آخر يرغب في أن يكون على صلة بكاتب قدّم ملخصا مهمّا كان قد قرأه على موقع مؤتمر ج د ع اج.

م.ب: أنتم تصلون بين الجميع.

إ.ب: هي في الحقيقة شبكة تتكوّن من أشخاص عديدين بُنِيَتْ بفضل الرّوتين اليومي على امتداد سنوات عديدة. إنها الآن تشمل ٥٠٠٠ عضو ناشط فضلا عن أكثر من ٣٠٠٠ رابط اتصال ضمن قاعدة البيانات. لنا الآن أيضا بنية معقّدة من ٦٠ لجنة بحث ومجموعة مِحْوَر ومجموعة عاملة، و٦٠ جمعية علم اجتماع وطنية وأعضاء مؤسسين. هذه قدرات ضخمة ومن المهم استخدامها وتوجيهها في ما يناسب.

م.ب: ما الذي تعنينه؟

إ.ب: تحدد لجنة ج د ع اج التنفيذية أهداف الجمعية وسياساتها وعلى السكريتارية أن تضعها موضع التنفيذ. علينا أن نذكر أن الأنكليزية ليست اللسان الأم لأغلب أعضائنا ولذلك علينا أن نكون بالغي الانتباه لدى صياغة الرسائل وفي تشييد الموقع الإلكتروني. كلما كانت أكثر تعقيدا تقنيا صار النفاذ أكثر عسرا إلى البلدان التي يكون فيها التزود بالكهرباء محدودا. على المرء ألا يغفل أبدا عن هذه الاختلافات واللاتكافئ هذا. وإنه في الحقيقة لشعور خاص ينتابنا عندما نعمل في مكتبنا الصغير في مدريد ولكننا نكون محاطين بأناس من مختلف أرجاء العالم. إن إدراكنا أن باستطاعتنا مساعدة الآخرين ثمين جدا بالنسبة إلينا.

م.ب: طيّب. كم عدد الأشخاص الذين يُكوّنون المكتب؟

إ.ب: أربعة في الجملة، البعض منهم بتوقيت جزئي والبعض الآخر بتوقيت كامل. وعلى الرغم من أن لكل واحد منا مسؤولية محددة (مثل خلاص مقادير الانتساب، تحيين قاعدة البيانات والموقع، الإعلان عن برامج المؤتمرات، إلخ...) فقد كنا محظوظين بتكوين فريق يهتم ببناء شبكة علماء الاجتماع هذه التي تمتدّ إلى كل أرجاء العالم.

م.ب: نعم وفي هذا أحرزتم نجاحا لا يصدق. لا شكّ أن رؤساء ج د ع اج قد اضطلعوا بدور في ذلك، وعليه دعينا نَعُدْ إلى الحلقة التاريخية. كان أوومن رئيسا في ما بين ١٩٩٠ و١٩٩٤ خلال عهدته كان عليكم التغلب على فقدانكم المكتب. عندها كان مؤتمر بيلفيلد سنة ١٩٩٤ حين انتخاب إيمانويل والرشتاين (Immanuel Wallerstein).

إ.ب: حمل والرشتاين معه تغييرا كبيرا إلى الجمعية لأنه أدخل الأنترنت والتراسل الألكتروني إلى حياة الجمعية اليومية، وكان ذلك بالتأكيد في الوقت الذي انطلق فيه ذلك في العالم كله. استخدم إيمانويل ذلك وكان نشطا جدا. أفكاره جيدة وكان يحب العمل من أجل غاية حسنة. ولكن كانت لنا أيام جيدة أخرى قبل ذلك. خلال مدة مارغرت آرشر التي كانت عسيرة بفعل الوضع المحلي، تمكنا، على الرغم من ذلك، من بعث مجلة ج د ع اج علم الاجتماع الدولي والمسابقة العالمية لعلماء الاجتماع الشبان. إذا، حتى في تلك الأيام العسيرة كان الجديد يبدأ ويتواصل في ما بعد.

م.ب: أعتقد أن البراعة هي تلك: البدء بالجديد من الأشياء ودعم القديم.

إ.ب. إن كانت جيدة تبقى.

م.ب: شكرا إيزابيلا على إهدائي هذه المقابلة. أنا أعلم أنك لم تضعي قبل الآن ما جرى تحت الأضواء الكاشفة. كنت ترغبين على الدوام في العمل في الظل، ولكن أعضاء ج د ع اج أحبوا أن يستمعوا إليك تروين تاريخ الجمعية وما كانت عليه طوال الخمسة وعشرين السنة الماضية. بإمكانك أن تسألي أي واحد أو واحدة من رؤساء الجمعية ٢٥ ولسوف يعترف من دون تردد بما تدين به لايزابيلا بارلينسكا. وعليه وباسم كل أعضاء الجمعية السابقين والحاليين والقادمين أودّ أن أعبّر لك عن شكر خالص عن كل ما قمت وتقومين به. ■

> ما الذي يكابده العالم الإسلامي

من قصور الحرية والتنمية والمعرفة

بقلم رياض حسن، معهد الدراسات الجنوب آسيوية، جامعة سنغافورة الوطنية

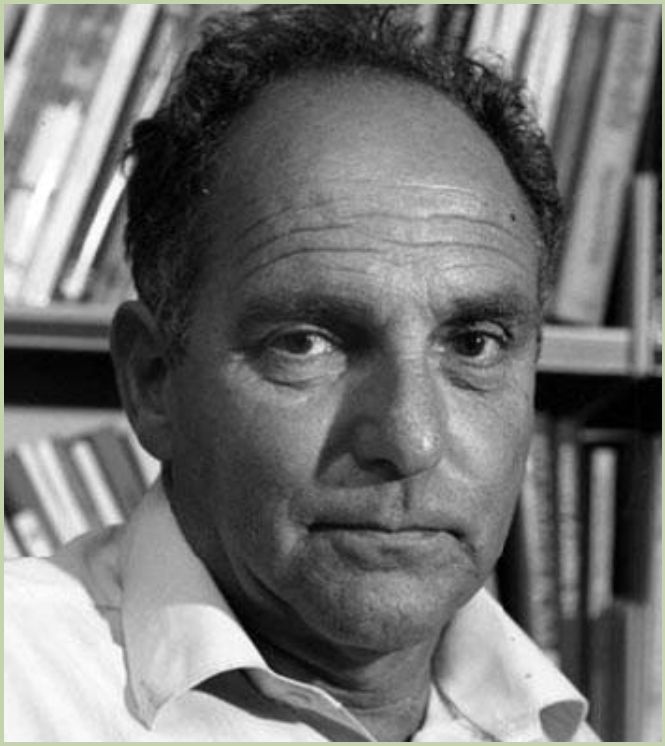

ارنست غلنر (١٩٢٥-١٩٩٥)، «الإسلام هو، من الديانات التوحيدية الثلاث الكبرى الغربية، الواحد الأقرب إلى الحداثة.»

في كتابه واسع الأثر المجتمع المسلم أكد إرنست غيللنر (Ernest Gellner) «عبر مؤشرات بديهية مختلفة مثل الكونية والكتابية والمساواة الروحية واتساع المشاركة الكاملة في الجماعة المقدسة لا لواحد أو للبعض بل للجميع والمأسسة العقلانية للحياة الاجتماعية، يكون الإسلام أقرب واحد من الديانات التوحيدية الغربية الثلاث إلى الحداثة (Gellner، ١٩٨٣: ٧). وهو يواصل قائلا إنه لو تمكن العرب من الانتصار في بواتيي والسير نحو غزو أوروبا وأسلمتها لكنا نعجب بكتاب ابن فيبر الإيتيقا الخوارجية وروح الرأسمالية الذي كان سيبين بجلاء الكيفية التي لم يكن بها للروح الحديثة العقلانية وتعبيرتها في الأعمال والبيروقراطية أن تظهر إلا نتيجة لطهورية خوارجية جديدة في شمال أوروبا لا في أوروبا التي ظلت مسيحية «على اعتبار الميل المزمن الذي يتضمنه ذلك الإيمان نحو نظرة للعالم مفرطة الزخرفة (باروك) وصارمة خاضعة لرُعَاتِهَا وشبه إحيائية ومتمردة» (Gellner، ١٩٨٣: ٧).

ولكن ذلك هو ما حدث. واليوم لن يعسر على أي ملاحظ أن يجمع مجلدات من المعطيات من الأمم المتحدة ومن تقارير البنك العالمي حول التنمية بحيث يَبِينُ القصور الحاد الذي يكابده العالم المسلم في التنمية والحرية. وقد أثار ذلك جدلا متّصلا حوْل أسباب مظاهر القصور تلك. تشمل قائمة المتسببين التي جردها العلماء الاجتماعيون اللاهوتَ والثقافةَ الإسلاميّن والنفطَ وخصوصيةَ الثقافة والمؤسسات العربية والنزاعَ الفلسطينيّ الإسرائيليّ، و«التصحّرَ المجاليَّ والمؤسساتيَّ» والمجتمعَ المدنيَّ الهزيلَ ومكانةَ المرأةِ الخانعة.

> القصور التنموي

ربما كانت المجادلات الأكثر اتساعا حول أسباب التخلف الاقتصادي والقصور الديمقراطي في العالم المسلم تركّز على ما إذا كان الإسلام هو السبب الرئيس في القصورين المذكورين. في ما يهمّ التخلف الاقتصادي تُظهر الدلائل أن الشرق الأوسط كان، قبل أن ينقلب ميزان القوّة على أثر التوسع الأوروبي في القرن السابع عشر، في نفس حيوية أوروبا اقتصاديا. كان التجّار المسلمون في نفس درجة النجاح التي كانت لنظرائهم الأوروبيين في إدارة تجارتهم وفي حمل إيمانهم إلى أقصى أركان العالم. وعلى ما جاء على لسان المؤرخ الاقتصادي آنغوس ماديسون (Angus Maddison)، وعند السنة ١٠٠٠ ميلادية، كانت نصيب الشرق الأوسط في الناتج الإجمالي العالمي أكبر من نصيب أوروبا – عشرة بالمائة مقابل ٩ بالمائة. وحوالي ١٧٠٠ تدهور نصيب الشرق الأوسط إلى ٢ بالمائة لا غير مقابل قفز نصيب أوروبا إلى ٢٢. تتمثل تفاسير هذا الانحدار المألوفة بين الآكاديميين الغربيين في التنصيص على أن الإسلام مناهض للتجارة ويمنع الربا. ولكن هذه تفاسير غير مرضية لأن النصوص الإسلامية أكثر تشجيعا على الأعمال من النصوص المسيحية، ولأن التوراة والإنجيل، في ما يهم الربا تقول نفس ما يقوله القرآن. كان النبيّ محمّد وزوجته الأولى

>>

خديجة تاجرَيْن ناجحَيْن. على أن العديد من المسلمين ينحون باللائمة في تخلفهم الاقتصادي على الإمبريالية الغربية. ولكن لماذا خضعت واحدة من الحضارات القويّة إلى الغرب؟

يرفض الاقتصادي التركي الأمريكي تيمور قوران Timur Kuran (٢٠١١)) بطريقة مقنعة هذه الأسباب والتفسيرات ذات الصلة، وهو يعرض دليلا خبَريًّا مؤثّرا يبيّن من خلاله أن ما جعل النماء الاقتصادي للشرق الأوسط بَطِيء الخَطْوَ لم يكن لا الاستعمار ولا الجغرافيا ولا عدم التوافق بين الإسلام والرأسمالية بل القوانين التي كانت تنتسج في إطارها العلاقات التجارية والممارسات المتوارثة. كانت هذه المؤسسات ذات نفع لاقتصاد الشرق الأوسط خلال قرون الإسلام الأولى، ولكن وبداية من منعطف القرن العاشر بدأت تعمل في صورة معرقل للنماء الاقتصادي عبر إبطاء أو تعطيل ظهور ملامح مركزية في الحياة الاقتصادية الحديثة أي تراكم رأس المال الخاص، التجمّعات الحرفية، الإنتاج الواسع والمبادلات غير الشخصية.

كان يمكن للشراكة الإسلامية، قاطرة الطبقات التجارية المسلمة التنظيمية الرئيسة تلك، أن تنتهي بمشيئة أحد الطرفين وحتى المغامرات الناجحة كانت تلقى نهايتها لدى موت أحد الشريكين. نتيجة لذلك ظلّت غالب مشاريع الأعمال صغيرة وقصيرة العمر. أكثر شراكات الأعمال ديمومة ونجاحا في العالم المسلم كانت من صنع غير المسلمين المحليين. أعاقت التقاليدُ الموروثة تعزيز قطاع الأعمال إذ أن ميراث من يموت من التجار المسلمين يُتقاسم بين أفراد عائلته المتبقين وهو ما يعوق تراكم رأس المال ويحبط إمكانية نشأة شركات ذات ديمومة طويلة المدى ورأس مال ذي كثافة. وعلى ما بيّن قوران حَرَمَ الرّكودُ التنظيميّ الناشئ عن ذلك إذا الجماعة التجارية (الماركانتيلية) المسلمة من المحافظة على تنافسيّتها مع نظيرتها الغربية.

› القصور الديمقراطي:

يسخر تحليل عالم اقتصاد هارفارد إيريك شاناي (Eric Chaney (٢٠١١)) من النظريات التي تجعل جذور السبب في الإسلام أو النماذج الثقافية العربية والنفط والنزاع العربي الإسرائيلي أو البيئة الصحراوية. يبيّن شاناي أن القصور الديمقراطي على الصورة التي تظهرها عليه سيادة الدكتاتوريات الفردية في العالم المسلم العربي حقيقةٌ. ولكنه نتيجةٌ لأثر ممتد في الزمن لهياكل رقابية تطوّرت عبر قرون ما بعد الغزوات العربية. في القرن التاسع بدأ حكام المنطقة في استخدام جيوش من العبيد على أساس تعارضهم مع أبناء البلد مستخدمين إياهم في التشكيلات العسكرية. سمحت جيوش العبيد للسلطان باستكمال استقلاله عن المجموعات العسكرية والمدنية المحلية وبالتخلص من العراقيل التي كانت تقف أمام سيادته في المجتمعات الإسلامية ما قبل الحديثة. في مثل بيئة الحكم الفردي هذه برز القادة الدينيون بوصفهم الرقيب الوحيد على سلطة الحكام. لم يكن لهذه التركيبة المؤسساتية التاريخية التي وزعت السلطة بين السلطان المدعوم بما له من جيش قوامه العبيد والنخب الدينية أن تؤدّي لإنتاج المؤسسات الديمقراطية. وبدلا من ذلك عملت النخب الدينية والعسكرية جنبا إلى جنب من أجل تطوير وإدامة ما يسمّيه شاناي التوازن المؤسساتي «الكلاسيكي» دائم الاستناد إلى القانون الإسلامي، بغاية تعزيز مصالحهم وحمايتها.

ظاهريا، بذل القادة الدينيون النصح « للتوازن المؤسسي» حفاظا على مصالح العامة ولكن هذه التركيبة المؤسسية بنت عمليا ظلا للحكم الفردي على امتداد قرون. انتهى الحكام إلى الارتهان لجيوش العبيد فأعفوهم من التبعية للمؤسسات المدنية. تعاون القادة الدينيون مع الجيش من أجل بناء نظام برهن على أنه معاد لظهور مراكز بديلة للسلطة. تمثّل مركزة السلطة والمجتمعات المدنية الضعيفة هذه الميراثَ مديدَ الأنْفاس الذي خلّفه هذا الإطار المؤسسي التاريخي في المناطق التي غزتها الجيوش العربية والتي ظلّت تحت الحكم الإسلامي منذ ١١٠٠ ميلادية فصاعدا.

على أن المناطق التي دُمجت في العالم الإسلامي بعد غزوها من قبل الجيوش المسلمة غير العربية مثل الهند والبلقان حيث انتشر الإسلام عبر الدعوة (مثل أندونيسا وماليزيا وأفريقيا ما تحت الصحراء) لم تتبنّ هذا الإطار الكلاسيكي. واصلت مؤسّساتها الانبناء من طرف النخب المحلية التي حافظت على استمراريتها السياسية والثقافية. ونتيجة لذلك ظل القصور الديمقراطي ميراثا مديد العمر في العالم العربي وفي الأراضي التي غزتها الجيوش العربية التي ظلت تحت الحكم الإسلامي منذ ١١٠٠ ميلادية فصاعدا. ولكن التطورات الديمقراطية في البلدان الإسلامية التي دُمجت في العالم الإسلامي من قِبَل الجيوش الإسلامية غير العربية أو عبر الدعوة اتبعت مسارا أكثر تقدمية.

› القصور المعرفي

في الإصدار الأخير من الترتيب العالمي للجامعات الذي أصدرته صحيفة Times Higher Education لسنة ٢٠١٢، لم تحتل ولو واحدة من جامعات ٤٩ بلدا مسلما ذات التعداد السكاني البالغ ١،٢ بليون نسمة أو ١٧ بالمائة من سكان العالم مركزا بين أعلى ٢٠٠ جامعة ترتيبا في العالم. تكرر وجود هذا النموذج على امتداد سنوات عدة وهو يشير إلى وجود أزمة آكاديمية وثقافية حادة. مقارنةً، للولايات المتحدة التي تعد أقل من ٥ بالمائة من ساكنة العالم ٧٥ جامعة من بين المائتي جامعة الأعلى ترتيبا.

يمكن تعداد الكثير من العوامل التي تسبب هذه الأزمة يظل الأهم من بينها الموارد الهزيلة التي تسندها البلدان المسلمة للبحث والتنمية. تقارب ميزانيات العلوم في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي (م م إ) أسفل المراتب في المجموعة الدولية. ووفقا لتقدير حديث مبْني على معطيات وفّرتها اليونسكو والبنك الدولي كان معدّل إنفاق بلدان م م إ السنوي على البحث والتنمية في ما بين ١٩٩٦ و ٢٠٠٣ يساوي ٠,٣٤

>>

بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي متدنيا كثيرا عن المعدل العالمي لنفس الفترة والمساوي ل ٢,٣٦ بالمائة. تنفق العديد من بلدان م م إ وخاصة منها الأكثر غنى على التسلح أكثر مما تنفق على العلم والصحة. باحتساب نصيب الإنفاق العسكري من الإنفاق العمومي، تحتل ستة بلدان تنتمي إلى م م إ مراكز ضمن تعداد البلدان العشرة الأكثر إنفاقا عسكريا في العالم، حيث أنفقت كل من الكويت والأردن والعربية السعودية واليمن وسوريا وسلطنة عمان أكثر من ٧ بالمائة من ناتجها الإجمالي على الأسلحة. وفي حين يظل الإنفاق على العلم من بين المعدلات الأكثر تدنيا فإن الإنفاق على التعليم متفاوت، حيث كانت ماليزيا والعربية السعودية واليمن والمغرب وتونس وإيران من بين أرفع المنفقين الخمسة وعشرين على التعليم سنة ٢٠٠٢ (باتلر Butler، ٢٠٠٦).

وفقا ل»مؤشر التربية» للبنك الدولي الذي رتّب الأكثر فقرا من بين البلدان سنة ٢٠٠٢، كان من بين هذه ١٥ بلدا من بلدان م م إ بما في ذلك بلدان أفريقية عديدة وبنغلاديش والباكستان. ينعكس الاستثمار الضعيف في العلم والتكنولوجيا في المخرجات العلمية الهزيلة بما في ذلك المستوى المتدني للمقالات العلمية وعدد الباحثين. سنة ٢٠٠٣ كان معدل إنتاج الورقات العلمية العالمي بالنسبة إلى كل مليون من السكان ١٣٧، في حين كان معدل م م إ ١٣ ورقة لا غير، ولم يبلغ بلد واحد من م م إ المعدّل العالمي. بل إن عدد الأوراق التي أنتجها ٢٤ بلدا من م م إ تتوفر عنها معطيات، وباستثناء تركيا وإيران، ظل جامدا أو تراجع. تنامى معدل النشر التركي من حوالي ٥٠٠ ورقة علمية سنة ١٩٨٨ إلى ٦٠٠٠ ورقة سنة ٢٠٠٣، وفي حالة إيران، ومن قاعدة متدنية من مائة ورقة أو تقل في السنة سجلت منذ ١٠ سنوات، ارتفع العدد إلى ما يقارب ٢٠٠٠ (باتلر Butler، ٢٠٠٦).

جزء من التفسير البديهي لهذه الظروف يرتبط بالاستثمار العمومي غير المناسب في التربية وفي البحث والتنمية. ولكن سببا هاما للورطة الحالية التي تمر بها هذه البلدان ممكن الربط بالممارسات الثقافية والسياسية السائدة. خطت بلدان مثل كوريا وسنغافورة وتايوان والصين والهند خطوات معتبرة في مجالات العلم والتكنولوجيا وهي الآن من بين الاقتصاديات الصاعدة الرئيسة.تزدهر مؤسسات التعليم العالي في المجتمعات ذات المجتمع المدني القوي المبني على تعددية إيديولوجية وسياسية لها من القوّة ما يجعلها معادلا كفؤا وقادرا على الصمود في وجه سلطة مؤسسات الدولة المركزية معتمدةً القوة والحق. وهذا مفقود وللأسف في المجتمعات المسلمة، إذ لأغلبها مجتمعات مدنية ضعيفة وضامرة.

في العديد من المجتمعات المسلمة عقبة أخرى تتنامى. تقع هذه المجتمعات تحت الضغط المتزايد للحركات الدينية الأصولية التي تسعى لفرض إبستيمولوجيات تتوافق مع أفهامها للمذاهب الإسلامية والتي تكون على العموم مناهضة للتفكير النقدي العقلاني. يكبت ذلك تطور الشروط التي تسمح بنمو وترعرع جامعات ذات وقع. إن وجود مجتمع مدني قوي شرط ضروري لنمو البلدان التي تتأسس لا على استبداد القناعات والاعتقادات المتشددة بل على نظام اجتماعي يقوم على الشك ومساومة الحلول الوسط. لا يزدهر العلم و التكنولوجيا إلا في ظل شروط تعطي الأولوية لحكم العقل والطبيعة.

في اقتصاد المعرفة وليد الثورة الصناعية الثالثة سيكون خلق الثروة مرتبطا أوليا «بصناعات الأدمغة». لا تنتج بلدان م م إ أيو براءات تذكر وهي من بين أقل البلدان تصديرا لمنتوجات التكنولوجيا المتقدمة. سيكون لهذه الشروط العلمية والتكنولوجية والعقلية آثار اجتماعية اقتصادية بالغة، إذ يهدّد جمود البلدان المسلمة العقلي بسجن قسم مهم من البشرية في استعباد دائم، وتبرز الآن ضرورة ملحة لابتداع وتغذية الشروط التي تدفع بالتفوق الأكاديمي وإنماء استراتيجيات توقف تدهور التعليم العالي. ذاك هو وحده ما سيكفل بقاء مشرّفاً على قيد الحياة لأجيال المسلمين، وذاك هو ربما التحدي الأكبر الذي يواجه حكومات البلدان المسلمة اليوم.

ما آثار هذا في الربيع العربي؟ في المصير التاريخي؟ ثمة البعض من التطورات المتفائلة التي توحي بأن بإمكان العالم العربي أن يُفلت من ماضيه ذي الحكم الفردي المطلق. خضعت المنطقة إلى تغييرات بنيوية مثل تصاعد مستويات الدّراسة، والتحضر والتصنيع على مر السنوات الستين الماضية وهو ما جعلها أكثر قابلية وطواعية للتغيير الديمقراطي أكثر من أي وقت مضى. انتفاضات الربيع العربي التي اكتسحت العالم العربي منذ ٢٠١١ غير مسبوقة في تاريخ المنطقة. لا يمنع ذلك إمكانية بروز توازن سياسي في بلدان مثل مصر واليمن شبيه بالتوازن التاريخي. بالمقابل تبدو بلدان مثل تركيا وألبانيا وبنغلاديش وماليزيا وأندونيسيا أكثر قُدرة على تحدّي التاريخ من البلدان العربية ولكن الفقر وضعف مؤسسات المجتمع المدني تظل عقبات على طريق التغيير الديمقراطي حتى فيها هي. ■

مراجع:

Butler. D. (2006) «The Data Gap: Statistics on scientific investment and performance are lacking across the Muslim world.» Nature. vol. 444: 2627-.

Chaney. Eric. (2011) Democratic Change in the Arab World. Past and Present. Harvard University Department of Economics and Brookings Institute.

Gellner. E. (1983) Muslim Society. Cambridge: Cambridge University Press.

Kuran. T. (2011) The Long Divergence: How Islamic Law Held Back the Middle East. Princeton: Princeton University Press.

> رداً على حسن:

في اختزال التعقيد إلى مظاهر من القصور

بقلم محمد باميه، جامعة بتسبيرغ، الولايات المتحدة الامريكية،
ومحرر مجلة International Sociology Review of Books

ماكس فيبر (١٨٦٤-١٩٢٠)، «منذ ظهور ماكس فيبر، أصبحت مسألة «لماذا لا تتطور البلدان الأخرى لتصبح مثل أوروبا» مسألة مبهمة مفهوميا.»

نبدأ

بتوضيح ما كان يجب أن يكون بديهيا: «الحرية» و«التنمية» و«المعرفة» هي مفاهيم متباينة، و كذلك مركّبة: ذلك أن الكيفية التي تمكننا من تقيِّمَهَا مرتهنة كليا بتعريفنا لها، وليس لدينا تعريف موحّد لأي من هذة المفاهيم. من العسير أن نتخيل إمكانية مناقشة أي من هذه المفاهيم فحسب بصفة مرضية في مقال قصير، وأعسر منه مناقشتها كلها على امتداد عشرة قرون وبما يشمل كل هذا العالم الاسلامي الممتد على مساحات شاسعة. وعليه فليس من المفاجئ أن لا يكون رياض حسن قد أتى بجديد، بل إنه وللأسف أضاف الى تشوّش الصورة لدينا، وتحديدا خلال حقبة ثورية تلحّ فيها الحاجة إلى آفاق جديدة للبحث . وهذه الآفاق ليست بالمستحيله، اذ أن لدينا الآن وفرةَ متراكمة من المعرفة السوسيولوجية و الأنثروبولجية حول المجتمعات والحركات والمؤسسات المسلمة.

وعوضا عن توثيق هذه الأدبيات الجديدة مثلما كان منتظرا، قام حسن باحياء نظرات قديمة انقضى زمنها وبرهنت على أنها بَليَت. لنَبْدَأ بالسؤال المتعلق بالسبب الذي حال دون أن تصير شعوب أخرى في العالم إلى ما صارت إليه أوروبا. منذ ماكس فيبر، فَقَدَ هذا السؤال أكثر مما غَنِم من الوضوح. فهذا السؤال لا يبدأ باعتبار الكيفية التي يمكن أن تكون بها مجتمعات مختلفة قد طوّرت أشكالا من النظم الاجتماعية مناسبة لخصوصياتها، وهو ما يمكن أن نتعلم منه تماما مثلما نتعلّم من دراسة التجربة الاوروبية بكل تغايرها واشكاليّاتها. وفضلا عن ذلك يبدأ السؤال بمقاربة تعالج تلك الأشكال بوصفها «مشكلا» يتوجب شرحه بما أنها لا تشبه ما هو موجود في أوروبا. وحتى لو قبلنا بالسؤال كما هو مطروح امامنا، فاننا نكتشف ان الجواب يتنوع ولا يمكن اثباتة باية حال بدون قدر عال من العناية والتمييز والصبر المنهجي. فعلى سبيل المثال يعلم المؤرخون الاجتماعيون للعالم الاسلامي تمام العلم أن «القوانين» الاقتصادية الإسلامية كانت تُراعى بطرق مختلفة وأنها كانت تُخرق على المَلأ وأحيانا بمعاضدة صريحة من المؤسسةَ الدينية ذاتها. وعلى هذا يكون من العسير على المنهج التحلبلي الذي يقدمه لنا تيمور قوران أن يفسر بشكل مناسب كل تاريخ الاقتصاديات الإسلامية، ذلك أن مجرد نظرة تُلقى على نصّ شرعي لا تنبئ إن كان مطبّقا (أمْ لاَ) فعْليًّا في بيئات شديدة الاختلاف وعلى امتداد أَزمنة مختلفة (للحصول على روايات أكثر مراعاة وإنارةً للفروق تُراجع بالخصوص كتابات غران Gran، وأبو اللغد Abu-Lughod ، وأوين Owen).

>>

العالم الاسلامي مُمْتَدّ وقديم ومعقّد وشديد التنوع. وقد انتهى العديد من الباحثين الذين رغبوا في دراسته كوحدةٌ إلى اكتشاف أنهم بقدر ما يجمعون من معطيات، يبدو لهم تنوعه أكثر وضوحا. فعندما رغب معتز فتاح (٢٠٠٨) في دراسة مواقف المسلمين تجاه الديمقراطية السائدة في العالم انتهى إلى ما أرى أنه كان من الأجدر أن يكون المقدمة التي منها ننطلق، وهي القائلة بأن العالم الاسلامي ما هو الا تسميةٌ لعدّة من العوالم المختلفة. والغريب في الامر أن حسن يذكر بنفسه دليلا على أن العالم الاسلامي متنوع وغيرُ ممكن تناوله على أنّه وحدة متجانسة ، دون أن تبدي هذة الملاحظه أثرا في تحليله. بنفس القدر من الاستغراب نلاحظ أن حسن استمرّ في تبنيه للفكرة القائلة بأن الإسلام ذو ارتباط ما أو مسؤول عن قصور معرفي، حتى بعد أن ذكر استثناءين حديثين لهذا التوجّه (تركيا وإيران). هذان الاستثناءان يُطرحان أمامنا بدون تفسير، تماما مثلما هو الشأن في كل ما لا يمكن تفسيره ضمن الدعاوى التبسيطية التي يرسمها لنا حسن في هذة الخطاطة.

فمثلا عندما يكون لدينا أدله حاسمه تبيّن أن الاستعمار كان نقطة الانعطاف الأساس التي نَأَى عندها الاقتصاد العالمي بشكل حاد بعيدا عن المسلمين بل بعيدا عن كل العالم الكولونيالي وفي اتجاه أوروبا، يكتفي حسن من دون أية مناقشة بذكر مواقف للكتاب الذين ينكرون أن يكون الاستعمار ملوما على أي شئ. وعندما يبين دليل آخر اختلافا داخل العالم الإسلامي بالنسبة إلى آفاق الديمقراطية يفسر حسن ذلك الاختلاف بتأييد أطروحة أخرى شديدة الإشكالية أتى بها شاناي تقول إن جذور القصور الديمقراطي الواقع عند المسلمين تُقْتَفَى الى الثقافة السياسية العربية والبنى الاجتماعية العربية.

يذهل القارئ لدى رؤيته هذه الأطروحة (التي تتم جَوْهَرَتهَا عبر سردية مبتسرة يمكن قراءتها في الاتجاه المعاكس اذا اردنا) والتي تدعي تفسيرا كافيا لافتقاد الديمقراطية العربية، وبالضبط في زمن يشهد فيه العالم العربي أعظم الثورات الديمقراطية في التاريخ الحديث. كذلك لا نرى في هذه الاطروحة أي اعتبار لاستطلاعات الرأي العالمية حول المواقف الديمقراطية منذ ٢٠٠١، والتي تظهر انجذاب عام لدى المسلمين إلى الخصائص المميزة للديمقراطية. فقد أظهرت سلسلة من أسبار غالوب (Gallup) شملت غالبية من البلدان الإسلامية تحتضن ٨٠ بالمائة من مسلمي العالم دعما قويا لمفاهيم من قبيل الحرية السياسية والحرية والشخصيه والنظم القضائية العادلة وحرية التعبير. وأبرزت أغلب المؤشرات التي تتعلق بمفاهيم الديمقراطية والحرية أن مواقف المسلمين اختلفت اختلافا طفيفا عن تلك التي صدرت عن المستجوبين الأمريكيين (يراجع إيسبوزيتو ومجاهد Esposito and Mogahed، ٢٠٠٨). كل هذه الدلائل يتم تجاهلها من أجل ابراز فرضيات ضعيفة التعريف وذات دعم ميداني هزيل.

على من يسعى إلى أن تفسير الظروف الحديثة بالاستناد إلى مقولة التقاليد التاريخية أن يكون حذرا بصفة استثنائية في سلك طرق لا تقوم عليها أدلة ذات معنى. فمثلا لا يعقل أن نسلّط اللوم على من عاشوا القرن الثالث عشر بسبب ضعف التزامهم بالقيم الليبرالية على الصورة التي نفهمها اليوم. ولكن من الممكن تحليل الافكار التي تبنّوها من خلال محاوله فهم ما كان يؤدي أغراضهم. هنا يجب أن نرى بوضوح أن مسألة النظام الاجتماعي في حقب ما قبل الحداثة كانت بالنسبة إلى المسلمين وغير المسلمين مسألة أنساق من الالتزامات المتبادلة تمت مراعاتها طوال قرون كانت فيها الدولة أقل أهمية بكثير في الحياه الاجتماعيه مما هي عليه الآن (يراجع لابيدوس Lapidus، ٢٠٠٢ مثلا). و في تلك الظروف فإن حقيقة اضطلاع مجموعة ما، كالعلماء في تاريخ المجتمعات الاسلامية ، بدور حاسم في الثقافات المدنية ليست بالأمر الذي يمكن أن يكون لمناقشته معنى من منظور الديمقراطية الحديثة. ولكن يمكن مناقشه تلك الثقاقه المدنيه بشكل ذو معنى إذا ما رأيناها من منظور الكيفية التي بها طور المسلمون ثقافات مدنية عديدة ومرنة نظمت الحياة الاجتماعية في ظل ظروف وخلال أحقاب زمنية مختلفة.

إذا ما كان للتاريخ من دور في أي مما نحلل فإننا في حاجة إلى علم اجتماع تاريخي ثري لا صياغات تبسيطية. يمكن لعلم الاجتماع من هذا النوع أن يبين الكيفية التي من خلالها سعى المسلمون دوما إلى إضفاء المعنى على حياتهم الاجتماعية ضمن بيئات شديدة الاختلاف، وكذلك الكيفية التي بها طوّروا تقالبدا أضفت على الدين شكلا مؤنسا وجعلتة مناسبا للحياه. وقد اشتمل ذلك الدين المُؤنس على حريات هامة وتقبلا مبدئيا لأكثر من تقليد وحيد الشكل، كما نرى من تعدد المذاهب في الاسلام وغياب الحروب بينها. لم يكن المسلمون في حاجة فعلية لتعلم التعددية مثلا من أوروبا. ولكن هذه التعددية التقليدية والحريات التقلبديه التي أضفت على الدين صفته المؤنسه طوال قرون، انتهت إلى مصير من التجاهل عند حلول أوروبا لدى المسلمين في شكل إدارات استعمارية «حديثة» وباطشه، خلفتها دول ما بعد استعمارية أكثر حداثه وبطشا. هذا الاستبداد حديث ولم يأتي من صلب قديم التراث.

يزوّدنا فهم هذه الصورة التاريخية الثرية بعلم اجتماع تاريخي ذو أثرٌ ما على فهم الحاضر. ولكن ما من إنارة أقل من التنديد بالقدماء بسبب عدم تطويرهم لثقافة ديمقراطية، أو عدم تجهيزنا لها، أو عدم تحولهم إلى أوروبيين قبل أوروبا. ■

مراجع:

Abu-Lughod. J. (1989) Before European Hegemony. New York: Oxford University Press.

Esposito. J. and Mogahed. D. (2008) Who Speaks for Islam? What a Billion Muslims Really Think. New York: Gallup Press.

Fattah. M. (2008) Democratic Values in the Muslim World. Boulder: Lynne Rienner.

Gran. P. (1979) Islamic Roots of Capitalism: Egypt. 17601840-. Austin: University of Texas Press.

Lapidus. I. (2002) A History of Islamic Societies. Cambridge: Cambridge University Press.

Owen. R. (1981) The Middle East in World Economy: 18001914-. London: Methuen.

> رداً على حسن:

حـــدود «الاستشراق»

بقلم جاك قبانجي، الجامعة اللبنانية، بيروت، لبنان

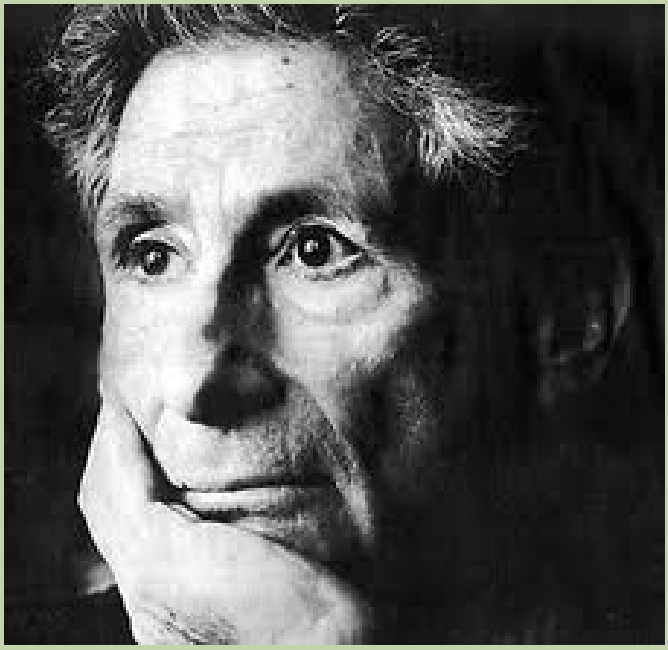

إدوارد سعيد (١٩٣٥-٢٠٠٣)، «كما صاغها سعيد، [...] الغرب يقف إلى جانب الحداثة، في حين أن الشرق تكافح مع معتقداتها الدينية (الإسلام على وجه الخصوص) وتاريخها.»

منذ نهاية العام ٢٠١٠ أينعت انتفاضات شعبية في مناطق ريفية وحضرية وامتدت إلى العديد من البلدان العربية. وفيما لا يزال من العسير التنبؤ بمآل هذه الانتفاضات النهائي فإن أمرا محددًا على الأقل بات واضحا: إنها تعبّر عن تصميم شعوب العالم العربي على التخلّص من قَدَر الطغيان والاستبداد، كما تعبر، جزئيا على الأقل، عن التأكيد على فاعل سياسي مشترك هو «الشعب». وعلى الرغم من أن العفوية خاصية مشتركة بين هذه الانتفاضات، فإنها تميزت أيضًا ب«جُشُودِيّتها» الاجتماعية والسياسية. بهذا المعنى، انبثق «الشعب» من «حالة فقدان القوة» التي حكم بها عليه العديد من دارسي المجتمعات العربية. يمثل هذا الملمح، من بين ملامح أخرى، تحدّيا للتقاليد الأكاديمية الأكثر رسوخا في دراسة الإسلام والمجتمعات العربية.

منذ بداية ستينات القرن المنصرم سميّت هذه التقاليد «الاستشراق»، وعلى الرغم من انتشار هذا المصطلح مع نشر كتاب إدوارد سعيد الاستشراق سنة ١٩٧٨ فإن إطلاقه يعود إلى ١٩٦٣ عندما نشر أنور عبد الملك مقالا رائدا بعنوان «الاستشراق في أزمة». يشير الاستشراق إلى موقف ثقافي يقارب المجتمعات الشرقية من منظور غربي، بحيث يُفهم تاريخها وحاضرها ويحللان على أنهما استثنائيان وذاتيا التوالد. ومثلما صاغ ذلك سعيد، يعيّن الاستشراق الفرق بين الغرب والشرق حسب فهم ثقافي وجوهراني. إذ يقع الغرب في مركز الحداثة في حين يتصارع الشرق مع دياناته (الإسلام بالأخص) وتاريخه.

يمثّل إيرنست غيللنر (Ernest Gellner) وبرنار لويس (Bernard Lewis) المحللان المرموقان اللذان درسا الإسلام والمجتمعات «المسلمة» هذه النظرة الاستشراقية المسلطة على المجتمعات العربية. فتبعًا لرؤيتهما، تتمتع الثقافة (والإيديولوجية) الإسلاميتان وتاريخ الإسلام غير الاعتيادي بقيمة حاسمة في فهم «المجتمع المسلم»، بحيث يبدو متفردا. لويس مثلا لا يدع مجالا للغموض في حكمه:» جُرّبت الكثير من العلاجات، الأسلحة والمصانع والمدارس والبرلمانات، ولكن ما من واحد منها أحرز النتيجة المرجوة. إذ هي جَلَبَتْ هنا وهناك بعض التحسينات، وحتى بعض الفائدة لبعض مكونات السكان. ولكنها فشلت في العلاج أو حتى في إيقاف اللاتوازن بين الإسلام والعالم الغربي.» أما المجتمع المسلم نفسه فهو، وفقا لغيللنر، دولة ضعيفة مع ثقافة قوية.

وعليه فإن إدراك المجتمعات الإسلامية ينبني على مقاربة مخصوصة تتناول الدين ذاته، أي الإسلام في هذه الحالة، على أنه المفهوم المفتاح في تحليل هذه المجتمعات. لا تطبق المقاربة نفسها على المجتمعات غير المسلمة، إذ هي لا تعرّف «بهويتها» الدينية. ولذلك فمن المستبعد أن يعثر المتابع للخطاب العلمي على مقولات تحليلية من قبيل «المجتمعات المسيحية» أو «المجتمعات البوذية»، على سبيل المثال، باستثناء الحال في بعض الأبحاث الإثنوغرافيات. ولذلك

فإن حقيقة اختزال المجتمعات المسلمة في الدين يتطلب إثباتها دليلاً مقارنا. وفضلا عن ذلك، فإنّ فيبر (Weber)، الذي ألهم العديد من الباحثين في مقاربتهم للمجتمع والدين، يقول تحديدا أن الإيتيقا (Ethics) الاقتصادية لم تكن أبدا محددة من قبل الدين وحده. لماذا إذا لا تطبق هذه القاعدة إلا على غير المجتمعات «المسلمة» ؟

بعد أن بيّنا عدم ملائمة النظرة «الجوهرانية» أو «الاستشراقية» يبقى علينا أن نسأل: ما الذي يمنع المجتمعات «المسلمة» من إنجاز الانعطاف نحو الحداثة؟ تلك هي على الدوام نقطة انطلاق المقاربات التي ترى أن النموّ هو خطّي المسار معتبرة أنه إذا ما نجحت الرأسمالية في الغرب (وفي مجتمعات أخرى سواء بسواء) فلم لا تنجح في المجتمعات العربية-المسلمة؟

للإجابة على هذا السؤال يستخدم بعض العلميين الإجابات التي توفرها المنظمات الدولية. وعليه فنحن نقع، وفقا لرياز حسن، على «التخلف الاقتصادي» و«القصور الديمقراطي» في المجتمعات العربية بالأخص. وهذا التخلف الاقتصادي لا تعزى أسبابه للاستعمار أو الجغرافيا أو عدم التلائم، بل هي تعود إلى «القانون الإسلامي» المتعلق بالشراكة والإرث. ولكن، في الجالة هذه، علينا أن نسأل لماذا فشلت نفس الدول التي بدأت بتطبيق القوانين الوضعية منذ القرن التاسع عشر، كما هي حالة الإمبراطورية العثمانية (تركيا) وإيران بدرجة أقل، وخلال القرن العشرين بالنسبة إلى مجتمعات أخرى، في التغلب على التخلف هي أيضا؟

في تحوّله نحو «القصور الديمقراطيّ» يحاجج حسن بأن ذلك ناتج عن بنى الرقابة التي طورت في القرون التي تلت الغزوات العربية بحيث «كانت مرْكزة السلطة وضعف المجتمع المدني هما ميراث هذا الإطار المؤسسي التاريخي مديد العمر (شاني Chaney مقتبسا لدى حسن). لهذا البرهان مشاكله، وأولها أن التاريخ القريب لا يعاضده. فالنموّ لم يكن في أغلب الحالات التاريخية ناتجا أساسا عن بنى ديمقراطية أو «مجتمع مدني قوي». وعلى النقيض مما أخبرنا به، فقد أجبرت كوريا الجنوبية والبرازيل (وتركيا إلى حد ما) على المضي في سيرورة التصنيع في ظل أنظمة حكم دكتاتورية بكلفة باهظة دفعت من حياة العمال وحقوقهم. فضلا عن ذلك ما الذي يمكن أن يقال عن الصين؟ هل هي على توافق مع المنظور «الغربي» «للديمقراطية و المجتمع المدني» بوصفهما شرطا لازما وكافيا للنموّ؟

ثانيا، لا يضر « استبداد القناعات والمعتقدات شديدة الرسوخ» « بالتنمية أو الحداثة». يكفي أن ننظر إلى ما يحدث في مجال «المعرفة والتعليم العالي» في البلدان العربية. إذ تتنامى الجامعات الأمريكية، أو على الأقل البرامج التعليمية وطرق التدريس الأمريكية، في هذه المنطقة بإضطراد. وتتحول الأنكليزية، بنسختها الأمريكية، إلى لسان مهيمن ومعها سلّم القيم الذي تنشره. يحدث كل ذلك داخل بنى سلطة غير ديمقراطية بالإضافة إلى استبداد المعتقدات الجامدة. وعلاوة على ذلك، يبدو الإسلام، بوصفه دينا وبوصفه إيديولوجيا، متعايشا بسلاسة مع حال الأوضاع هذه.

من الواضح أن الإسلام مركزي في تمثل العالمين «المسلم» والعربي، غير أن النظر إليه يتمّ غالبًا، للأسف، بصفته إيديولوجيا. وهكذا، فعوضا عن تمكيننا من مقاربة غير منحازة في دراسة المجتمع، يتحول، بصفته ايديولوجيا، عقبة تحول دون ذلك. وإلى ذلك، فمن الزاوية المنهجية يعتبر العالم العربي جزءًا من منظومة كونية لا تعتمد على قاعدة وطنية محضة للتنمية. وهذا التحول الكوني هو ما أدى إلى انتفاضات «ثورية» من الأسفل: أسواق مفتوحة، أفكار تجول بحرية إلى هذا الحد أو ذاك، تجانس متزايد للمؤسسات ومواقع العمل. وكل سيرورة تنمية (وطنية) داخل هذا النسق تكون محدودة ويمكن للإسلام أن يُجيّش من قبل السلطات السياسية والاقتصادية بحيث يبرر وجود هذه المحدودية وديمومتها معًا. والسلطات هذه هي التي تحدد ايضًا للإسلام نمط حضوره في السوق كما في الفضاء العمومي. بالمقابل أظهرت الانتفاضات العربية أن ليس للمطالب الرئيسة معنًى دينيا، أي إسلاميا، بالضرورة. وذاك هو السبب الذي يجعل محاولة « أسلمة» حقبة ما بعد الانتفاضات تستند، وفي ذلك مفارقة، إلى العدالة الاجتماعية والإصلاح الاقتصادي بدلا من التطبيق الكامل للقانون الإسلامي.

لقد حررت الانتفاضات إرادة «الشعب» وفتحت أفقًا جديدا لتحديات جديدة. ولذلك علينا، بوصفنا علماء اجتماعيين، أن نشحذ أدواتنا التحليلية بما أن الأدوات القديمة، وبالأخص منها تلك التي زودنا بها الاستشراق، جهرت بعدم ملاءمتها. ■

مسألة الجندر في روسيا المعاصرة

بقلم آنا تيمكينا، جامعة سان بيترسبورغ الأوروبية، روسيا

المجموعة النسائية لموسيقى البنك-الروك، انتفاضة بوسي، تؤدي صلاة البنك ضد الكرملين في كاتدرائية المسيح المخلص في موسكو.

خلال العشريتين المنصرمتين، تناقش الباحثون والنشطاء حول ما إذا كان من المناسب استخدام اللفظة «جندر» في السياق الروسي. كثيرا ما وجودوا أنفسهم في طرق غير نافذة محاولين أن يضعوا أياديهم على ما يمكن أن تعنيه الأجندا الجندرية بما أن النساء الروسيات لا يقعن ضحايا للتمييز عموما وأن الإجهاض قانوني وأنهن يحزن الاستقلال الاقتصادي و الدعم الاجتماعين بل وللنساء بعض التمثيل السياسي. لا تزال ثمة العديد من المشاكل ولا شك ولكنها بالنسبة إلى أغلب الناس، في أعم الحالات، مشاكل شخصية أي أنها ليست في الآن ذاته قضايا سياسية.

>>

على أن الأجندا الجندرية اكتسبت خلال السنة الماضية وضعا جديدا منذرا بالسوء ونحن إذا مهتمون بمعنى ما يحدث وبسبب حدوثه. ولكن علينا أن نذكر أن ذلك لم يدخل بعد إلى مجال النظر العمومي.

التهديد الأخلاقي الذي تحمله المساواة الجندرية

لنبدء إذا باللفظة «جندر». بطريقة غير مرئية، و على غير ما توقع الكثيرون، دخلت اللفظة «جندر» الخطاب السياسي، وليس ذلك في تلك المناطق التي تبدو فيها أكثر مناسبة من أخرى كما في مناقشة التشريعات حول المساواة الجندرية. في ما هو أعمق دلالة دخلت جندر، إلى حيث لم تكن تنتظر ولم تكن الإشارة إليها واسعة الانتشار، إلى الخطاب الديني تحديدا. فضلا عن ذلك دخلت اللفظة بمحمول سلبي منذر بالسوء بوصفها رمزا للغربة عن الوطن وللغرب. نُظر إليها على أنها تهديد وتحد.

برز ذلك بجلاء خلال مناقشة الدوما للقانون حول المساواة الجندرية. كان الانتباه الذي استقطبه هذا القانون، الذي يحتمل أن يتمّ تبنّيه إذا ما واصلت الأمور سيرها الاعتيادي، والأثر الذي حازه محدودَين ولكن نُظر إليه في الدوائر الدينية على أنّه تهديد خطير. ليست المساواة مرفوضة على ما يقول رجال الدّين الرّسميون ولكنّه من غيْر المناسب لسلطة تشريعية أن تبتّ في مسألة الجندر، وبناء على ذلك هم يعتبرون «الجندر» تهديدا حتى وإن كان للقانون، إذا ما تم تبنيه، أثر محدود وإن لم يطبّق إلا على أساس تطوعي.

ما الخطر الذي يصدر عن الجندر إذًا مفهوميا وعمليا؟ ما السبب الذي يجعل المساواة الجندرية،في العشرية الثانية من القرن الواحد والعشرين، خطيرة إلى هذا الحد وتجاه من يكون ذلك بما أنها كانت المعيار المُرَاعَى في العديد من قطاعات (لا في كل) المجتمع الروسي؟ على غير المتوقع، أصبحت المساواة الجندرية قضية سياسية لا بسبب عدم توفّرها بالقدر الكافي (وإن كان هذا صحيحا أيضا) ووجوب النضال من أجلها، بل لأن القوى التي ترى فيها تهديدا أخلاقيا جعلتها كذلك.

سياسات رمزية للحد من الإجهاض

ثانيا، وفيما لم يلاحظ الجمهور العام ذلك، تمت في أواخر ٢٠١١ مناقشة حول تعديلات قانون الحماية الصحية وهدفت إلى حد ملحوظ من التمكن من الإجهاض. حفّز ذلك بعض المنظمات النسوية على تنظيم حملة على الإنترنت بل وعلى نقلها إلى الشوارع. في النهاية تم رفض أغلب التعديلات على الرغم من عدم وضوح أسباب ذلك وضوحا تاما. من الأكيد أن ليس في مقدور مجموعة من المحتجين حاملين للافتات أن تحوز مثل هذا التأثير السياسي. كانت مناقشة التعديلات عسيرة وكان هناك الكثير من الاعقلانية والتناول الأخلاقي واللاتجانس والغموض اللفظي. بيّن علماء الديمغرافيا والاجتماع والأطباء مرة أخرى أن الحد من عدد عمليات الإجهاض يتم بصورة أفضل عبر تطوير منع الحمل الحديث بدلا من منعه قانونا، ولكن ذلك كان خبرا سيّئا.

يتزايد ما تكتسبه الأجندا الجندرية، تلك التي تحتل فيها قضية الإجهاض موقعا مركزيا بتركيزها على التعارض بين حقوق النساء وحقوق المواليد المجهضين تماما مثل التعارض بين العام و الخاص في الرقابة والمسؤولية، من قوة رمزية كما يتعاظم اتساع تبعاتها الحقيقية الممكنة. لمثل هذه القوانين المتعلقة بالإجهاض أبعاد اقتصادية واجتماعية ذات تبعات متباينة بالنسبة إلى الطبقات المختلفة. أدنى شرائح المجتمع أكثر تأثرا بكثير بمثل هذه القوانين من الشرائح العليا ذات التعوّد الأكبر على استخدام منع الحمل والقادرة دوما على كل حال على دفع تكاليف الإجهاض. ومع ذلك يمثّل الجدل حول الإجهاض نقطة قوية في «أجندا الجندر»، ذلك أن برلمانيي سان بيترسبورغ ناقشوا في سبتمبر ٢٠١١ تغييرات ممكنة في الدّستور كفيلة بأن تمكّن جنين إنسان من حقوق إنسانية.

معادلة المثلية الجنسية بممارسة الجنس مع الأطفال

ثالثا، ثمة قانون يمنع الإشهار الدعائي الذي يروّج للمثلية الجنسية وممارسة الجنس مع الاطفال دون الثامنة عشرة. وفقا لهذا القانون يُنظر لدعم ممارسة الجنس مع الأطفال بنفس المعنى الذي ينظر به للمثلية الجنسية. مسابقات المثليين أحد أمثلة الإشهار الدعائي للمثلية الجنسية التي يجب أن تمنع قانونا. يعاني هذا القانون الذي تم إمضاؤه في بعض المناطق بما في ذلك يان بيترسبروغ سنة ٢٠١٢ من انعدام المنطق ذاته ونفس الغموض اللفظي الذي في القانونين السابقين. لا يبدو أنه سليم البناء قانونيا وهو يلقى المجادلة و الاحتجاج على الإنترنت.

إن ما هو أهم من ذلك هو أن له معنى رمزيا. قد لا يطبّق القانون أبدا ولكن من الممكن أن تكون له تبعات عملية خطيرة. لقد صُمّم خصيصا لوصم محبي ممارسة الجنس مع الأطفال والمثليين على اعتبارهم متساوين في إفساد الأطفال، وهو عمليا يُوجِد فُرَصًا لملاحقة بعض مجموعات المثليين «غير الموالين» أو مجموعات السحاقيات و اللواطيين وثنائيي الجنس ومزدوجي الجندر (س ل ث م). وفي نفس الوقت يعقّد هذا القانون النضال العملي في القضايا الحقيقية والمعقّدة التي تمس بممارسة الجنس مع الأطفال والعنف. إنّه يوحي بأن مناصريه ليسوا متشبعين حقا بموضوعه ولا بالبحث العلمي ذي الصلة. ما من سبب يبرر إمضاءه الآن ولا في صيغته الحالية المخصوصة بما يذكر بقوانين الحقبة الستالينية وإن كانت في صيغة مخففة. لم يستقطب القانون أي اهتمام عمومي خارجي أو أي تجنيد.

من القانون اللاعقلاني إلى قهر الدولة

سقط الترويج لأجندا الجندر عبر هذه القوانين في نموذج معتاد،

إذ يمكن أن نستذكر محاولات سابقة لإدانة الزواج المدني من قبل لجنة الدوما للطفولة والأمومة والعائلة. في هذا المعنى تصير كل من الجنسانية والإنجاب والمساواة تهديدات جندرية. ولكن لمَ؟ وضد من؟ ما حقيقة الأمر؟ أيتعلق الأمر بالحد من عدد عمليات الإجهاض أو التنديد بها؟ أهي خطيرة إلى هذا الحد على العائلة أم أن هدفها هو إعادة المرأة إليها بما يحد من خياراتها الأخرى؟ أتهدف إلى تطوير سياسة اجتماعية عملية يمكن للمرأة من خلالها أن تنجب عددا أكبر من الأطفال؟ أتكون الفكرة هي إنهاء ممارسة الجنس مع الأطفال؟ أتكون الفكرة أن نأخذ في الاعتبار تعقد العالم واستحالة الحلول السهلة أو عدم كفايتها؟ هل من محاولة لإشراك الخبراء وتنظيم مناقشات عمومية؟ أم أن الأمر يتمثل في صنع سلاح رمزي خطابي لا يهتم بتوفير الموارد ولا بالتبعات المادية؟ لا يتطلب مثل هذا السلاح الرمزي إلا حججا أخلاقية تتعلق بالروحانية الروسية وبخصوصياتها بما يجعل المنع القانوني يتبع «آليا». هاهنا يغيب منطق قانوني أدنى تدعمه حجج صلبة.

حيثما لا تكفي الحجج تملأ السلحة الفراغ. يبرّر تصوير الجندر على أنه آخر مُهدِّد وحالك إلى حدّ ما وغير محدّد وغامض وهلاميّ الحدود ردّة فعل تتميز هي أيضا بكونها مُهدّدة وحالكة وغير واضحة. يمكن للقوّة أن تمارس (مثلها مثل القانون) انتقائيا، وقد مررنا بالعديد من مثل هذه التجارب في تاريخنا.

سنة ٢٠١٢ دخلت انتفاضة بوسي، وهي مجموعة نسائية لموسيقى البنك-الروك ترتجل في موسكو إنجازات مستفزة سياسيا، المسرحَ السياسيّ وأبرزت إلى النور جملة من التعارضات: الزمني مقابل الديني، التقليد مقابل مابعد الحداثة والنسوية، بل هي تقدّم نفسها على أنها معارضة لبوتين. لقد أثارت عضواتها أسئلة حول هويّة من يستعمل القوة وحدود ذلك الاستعمال وما الذي يكون مدعاة للعقاب وطريقة تنفيذه.

من الممكن الإشارة إلى مجموعة أخرى من التناقضات ذات المعنى السياسي موجودة في الخطاب الروحي والديني. وجدت تلك التناقضات بالفعل في المناقشات التي تمت حول القوانين الثلاث التي أشرنا إليها أعلى هذا ولكنها مرت من دون أن تستثير الاهتمام العمومي. على أن انتفاضة بوسي كانت أكثر بروزا ولاقت أكثر ردود الفعل تطرّفا في الصحافة مع تقريع عمومي لمجموعة الروك-بانك هذه. اتهمت ثلاثة من العضوات بالهمجية الهوليغانية وحكم عليهن بسنتين سجنا. تسود القوة حيث تتعدم الحجج وأخطر من ذلك، حيث لا تكون حدود واضحة لتأثير المؤسسات الدينية في الدولة الزمنية وخاصة حدود تأثيرها في السياسات الاجتماعية في مجالات الصحة والإنجاب والجنسانية والجندر.

من أجل سياسات جندرية حقيقية

أظهرت العديد من الدراسات في روسيا أن آثار سياسات الحاضر الاجتماعية المتبعة اليوم في دعم الأمومة بالغة الضعف (بما في ذلك السياسات الديمغرافية التي توفّر حوافز مالية لإنجاب الطفل الثاني هادفة إلى الزيادة السكانية) وأنها، فضلا عن ذلك، لا تخدم الحاجات الحقيقية للنساء الشابات و لأسرهنّ. تنتقد النساء الحكومة بسبب التنظيم غير المناسب للإنجاب وصحة الطفل كما بسبب تنظيم انضمام أبنائهن إلى المدارس. وعليه فإن العديد من النساء اللائي وقعن خارج دائرة الاشتغال بأجر أو الرافضات للإنجاب (أو على الأقل لإنجاب أكثر من طفل واحد)، يهدرن، وحيدات أو بمعية عائلاتهن، الكثير من وقتهن في مكافحة البيروقراطية للحصول على مساعدة مناسبة لأطفالهن. سيكون عليهن مستقبلا، مثلهن مثل أمهاتهن، أن يتصارعن لوحدهن مع مشكلة العناية بوالديهن العجائز والمرضى. هن لا يحصلن ولا يتوقعن الحصول على المساعدة المناسبة من الدولة على الرغم من كونهن، ويالغرابة، لا يقطعن الأمل في الحصول على بعض ما يُمنح. هن بالغات الانشغال للمأزق الذي وقعن فيه ولكن المسألة هي ما إذا كن يرينها في صيغة مساواة جندرية وضمن أية شروط يمكن لهن أن يضعن تبعيتهن تجاه الدولة والنماذج الذكورية والشبكات القرابية موضع إشكال.

لم يتم إلى حد الآن الرّبط بين سخط سكان المدينة الحديثة والطبيعة الجندرية للمشاكل والسياسات الاجتماعية. ولكن، من الواضح أن الحلول الممكنة لمثل هذه المشاكل المعقدة ومتجددة التكثف تتطلب سياسة اجتماعية وعائلية (أي جندرية) قوية وسليمة، ومشاركة فعلية وللمواطنين في صنع القرار. ولكن نساء المدينة الشابات هؤلاء اللائي لا يثقن بالدولة ولا يُردن أن يكنّ تابعات لها، وإن كن لا يزلن مرتهنات بسياساتها الاجتماعية، يحاولن إنجاز توازن مقبول بين أمومتهن و عملهن.

طالما لم تمثل هذه السياسات أجندا جديدة ولم تبشر بأي جديد، أي طالما لا تأخذ مثل هذه السياسات في الحسبان مصالح مختلف المجموعات وتمثلاتها، لا يظل ممكنا إلا التدخل في بعض المناطق المختارة (من أجل تحويل الدعم بين مجموعات مختلفة أو قضايا مختلفة مثلما هو عليه الحال في حالة ديمغرافية الأسرة) و إضفاء الصبغة الاخلاقية (في حالة المثلية الجنسية أو الإجهاض) أو استعمال القوة (في حالة انتفاضة بوسي). من المؤكد أن سياسة بطيئة ولكنها مناهضة للجندر بصدد الصياغة يتم فيها إلقاء اللّوم فيما يهم التخفيض من نسب الولادات، ومستويات الإجهاض المرتفعة والاستقرار العائلي والمثلية وحقوق الأقليات على الجندر، ذلك المفهوم المخادع الذي ينسب إلى التأثيرات الغربية وأنصارها الروس. ■

استكشاف آفاق علم الاجتماع العمومي في أوكرانيا

بقلم ليديا كوزيمسكا (Lidia Kuzemska)، جامعة لفيف أوكرانيا

علماء إجتماع اوكرانيين في مؤتمر لعلم الإجتماع العام في أكاديمية موهيلا الوطنية في كييف.

انتابتني

مشاعر متضاربة على أثر مغادرتي للمؤتمر المنعقد حول مآزق علم الاجتماع العمومي في أوكرانيا الذي اشتركت في تنظيمه أكاديمية كييف موخايلا (Kyiv-Mohyla) وجامعة تاراس شيفشنكو الوطنية في كييف (Taras Shevchenko) في الثامن والعشرين من ماي ٢٠١٢ بحضور مايكل بورواي رئيس ج د ع اج متحدثا افتتاحيا. قدم باختصار نموذجه ذا الأنماط الأربعة من علم الاجتماع، والمعروف على نطاق واسع، مبرزا أهمية علم الاجتماع العمومي بوصفه طريقا إلى بقاء علم الاجتماع على قيد الحياة. أشار الأستاذ بورواي إلى أن علم الاجتماع العمومي يجعل علماء الاجتماع والعلم مسجلين في حسبان المجتمع، وهو يمنح، استتباعا، العلم مشروعيةً عبر إدراج القضايا المهمة ضمن الحوار العمومي. اختصارا، يفترض علم الاجتماع العمومي من جهة أن من علماء الاجتماع من يريد أن يتقاسم معرفته مع آخرين وأن ضمن الجمهور، من ناحية أخرى، من هو مستعد للاستماع (بل حتى استخدام) علم الاجتماع.

جمعت جلسة المناقشة التي تلت ذلك علماء اجتماع أوكرانيين مهمين وزميلة روسية هي إلينا تروبينا (Elena Trubina). تناقشوا حول السؤال القائل» ما معنى ممارسة علم الاجتماع العمومي في أوكرانيا؟»، متّفقين على فهم موحّد للمصاعب الموجودة و إن اختلفوا في التنبؤ بمستقبل علم الاجتماع العمومي. في ما يهم المصاعب سجّل كل المتحدثين أن علم الاجتماع الأوكراني تُعوزه المسؤولية والمشروعية في آن معا. تحد هيمنة علم اجتماع السياسة الواضحة، و ذاك الذي ينظر إليه على أنه مصدر للربح المالي ،من مسؤولية العلم تجاه جمهور أوسع فيما يُدرك علم الاجتماع العمومي على الدوام بوصفه تبسيطا للعلم لفائدة جمهور واسع غير مكترث. وفضلا عن ذلك، يجعل تدني مهارات التعبير لدى الجمهور واللغة المعقدة الاتصالَ بين علماء الاجتماع وجماهير المتلقين، كما في حال الصحفيين الذين يحتاجون أجوبة مختصرة وسريعة، عسيرا وأكثر كلفة بالنسبة إلى الجانبين. ونتيجة لذلك لا ينشغل الجمهور ولا يهتم بإنجازات علم الاجتماع الأوكراني الذي لا ثقة فيه ولا مشروعية لديه يجعلانه يحصل على الدعم المالي أو المعنوي.

مثّل عدم الانخراط في مثل هذا التشاؤم تحديا للحاضرين ولكني شعرت بالاطمئنان بفضل ممارسي علم الاجتماع العمومي الفعليين في أوكرانيا. يمكن لنا أن نشير من بينهم إلى علماء اجتماع يحوزون على الاحترام ويتمتعون بالتجربة مثل إيفجيني غولوفاخا (Evgeni Golovakha) وإيرينا بيكشكينا (Iryna Bekeshkina) بمساهمتهما الدائمة في التلفيزيون والدوريات، تماما مثلما هو الحال بالنسبة إلى باحثين شبان مثل أولئك المنتمين إلى آكاديمية كييف موخايلا الذي يصدرون المجلة «The Commons Spil'ne» (يمكن لترجمة العنوان أن تعطي معاني الأشياء المألوفة والمعتادة والمشتركة وكذلك غرفة الطعام الجماعية الكبيرة- المترجم) والذين يسافرون إلى كل أرجاء البلاد لمناقشة مقالاتها مع متلقين متنوعين . تثبت أنشطتهم أن علم الاجتماع العمومي موجود فعلا في أوكرانيا، على أنه لا يزيد، حاليا، عن مبادرة أشخاص أو مجموعات صغيرة فيما عليه أن يفيد من منظورية أكبر والتزام أوسع وخاصة من قبل أجيال علماء الاجتماع الشابة. إن انفتاح علم الاجتماع ومنظوريته، تماما مثلما هو عليه الحال بالنسبة إلى نفع نتائجه لمتلقين مختلفين، ضرورات لنماء علم الاجتماع في أوكرانيا، وإلا فإنه سيظل غير منظور ب وذي موارد مالية و بشرية محدودة .

فضلا عن ذلك يمكن لعلم الاجتماع أن يكون داعما فعليا لمجتمع مدني نشط. يمكننا (ومن واجبنا إذًا) أن نغيّر صورة بلدنا عبر التحدث إلى المتلقين والعمل معهم حوْل مشاكلهم بنفس الطريقة التي، وفقا لاستعارة الأستاذ يوري ياكوفنكو (Yuri Yakovenko)، يسعى بها الدكاترة إلى الكشف عن سيرورات ضمنية انطلاقا من أعراض الحياة اليومية. يمكن لعلم الاجتماع العمومي في أوكرانيا أن يحرز تقدما عبر استخدام التكنولوجيات الجديدة وابتداع الأفكار الخلاقة وفسح المجال للمبادرات الشبابية. لنأمل أن يدفع بنا هذا المؤتمر في هذا الاتجاه. ■

> شتاء السخط الروماني

بقلم كاتالين أوغيستين ستويكا (Cătălin Augustin Stoica) وفينتالا ميخايلوسكا (Vintilă Mihăilescu)،
المعهد الوطني للعلوم السياسية و الإدارية، بوخاريست، رومانيا

متظاهرين في ساحة الجامعة، وسط بوخارست، يناير، ٢٠١٢. تصوير فلاد بيتري.

كان شبح الأزمة المالية الكونية مُتَجَاهَلاً إلى حد بعيد من قبل السّاسة الرومانيين الذين كانوا منشغلين في الحملة الانتخابية العامة والرئاسية لسنتي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩. على أن رومانيا كانت في مفتتح ٢٠١٠ في مواجهة انهيار اقتصادي. بغية تفاديه، استنجدت الحكومة و الرئيس باشيسكو بصندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي الذين أقرضا المال لرومانيا بشروط قاسية جدا. استنادا إلى هذه الخلفية تبنّت حكومة يمين الوسط الرومانية في ماي-أيار ٢٠١٠ سلسلة من الإجراءات التقشفية القاسية : اقتُطعت ٢٥ بالمائة من مرتبات الموظفين، ووُظّفت ضرائب على بعض رواتب التقاعد، وقُلّصت بعض المنافع الاجتماعية، ورُفعت الضريبة على القيمة المضافة من ١٩ إلى ٢٤ بالمائة وأُلغيت الآلاف من وظائف القطاع الدولي. دمرت الأزمةُ الاقتصاديةُ وإجراءات التقشف القطاعَ الخاصَّ الرومانيَّ وأخافت المستثمرين الأجانب المحتملين.

خلال حقبة المعاناة الاقتصادية هذه عاودت الظهورَ أمراضٌ قديمةٌ كان يعتقد أنها دخلت طيّ النسيان . على الرغم من بعض التغييرات المهمة في الإطار القانوني المعد لمكافحة الفساد، صار الرومانيون (مجدّدا) غاضبين من الفساد المستشري في صفوف السياسة وبعض المؤسسات. كشفت بيانات الإعلام وتقاريره حول المنظمات غير الحكومية صفقات مشبوهة (بل مفضوحة) تمت بين (منتخبين) رسميين على المستويين الوطني والمحلي ومستثمرين مشهورين بعلاقاتهم السياسية (من يسمّون ب«الفطنين»). وفضلا عن ذلك عاد أصحاب الأعمال الخاصة إلى الشجب العلني للسلوك العدواني والجشع الذي يسلكه المسؤولون العموميون وساسة آخرون.

في ٢٠١٠ و٢٠١١ احتجت النقابات العمالية ومنظّمات مجتمع مدني أخرى ضد سياسات حكومة يمين الوسط ولكنها فشلت في تحقيق تجنيد فعلي للسكان حتى بداية ٢٠١٢. في جانفي-يناير ٢٠١٢، وعلى امتداد أكثر من ثلاثة أسابيع، نزل آلاف الرومانيين إلى الشوارع في بوخارست و٥٠ مدينة أخرى للاحتجاج على استقالة رائد عرفات الطبيب الروماني فلسطيني المولد الذي ساعد على بناء نظام وطني لخدمة الاستشفاء الاستعجالي والإنعاش والإنقاذ، وهي الخدمة التي اعتبرت مثالا عن أفضل الممارسات على المستوى الأوروبي. استقال الدكتور عرفات على أثر شجار تلفزيوني مع الرئيس الروماني ترايان باشيسكو (Traian Băsescu) الذي دعم تبني مُسوّدة قانون صحة جديد يروج لخوصصة نظام الخدمة الصحية الاستعجالية الوطني. أخذت الاحتجاجاتُ التحالفَ الحكوميَّ السابقَ والمعارضةَ السياسيةَ ومن شاكلهما من الخبراء على حين غرة إذ كان أغلبهم يعتقد أن «عصيدة الدقيق لن تنفجر». وفقا لصحيفة The Economist في مقالها المعنون «انتفاضة رومانيا: معركة بوخاريست (٠٦-٠١-٢٠١٢)» كانت «تلك هي الجملة المأثورة لدى الرومانيين يصفون بها موقف القبول المستسلم الذي يسم البلد».

كانت استقالة رائد عرفات هي الحدث القادح ولكن مطالب المحتجين ركزت على قضايا أكثر اتساعا: الإجراءات التقشفية التي تبنّتها حكومة يمين الوسط السابقة، الأزمة الاقتصادية الراهنة، الفساد المفضوح المستشري في صفوف السّاسة واتّهام التحالف الحكومي السابق باللامبالاة تجاه احتياجات الشعب ومعاناته. وقد اعتبر

>>

وارسلت قوات الشرطة للسيطرة على المتظاهرين. تصوير فلاد بيتري.

بعض المحللين المحليين والأجانب أن هذه الاحتجاجات هي النسخة الرومانية من حركة الغاضبين (الإسبانية) لأسباب عدة: أولها أن القضايا التي يسخط بسببها الرومانيون كانت متنوعة وممتدة من رواتب التقاعد إلى الرعاية الصحية، ومن حقوق النساء إلى دعم مكاسب الأطفال والأجور والقضايا البيئية. وثانيها أن المحتجين الرومانيين كانوا مدعومين من خلفيات اجتماعية متنوعة. في ساحة جامعة بوخاريست، وفي عدد من المدن الأخرى، جمعت حشود المحتجين المتقاعدينَ وطلبةَ الجامعات والعاطلين عن العمل ومستخدمي الشركات متعددة الجنسيات ومشجعي كرة القدم أو ما يسمى بالألتراس وأساتذة جامعيين مرموقين ونسويين وأنصار أحزاب من أقصى اليمين أو من الشعبويين وراديكاليي الأجنحة اليسارية وذوي السراويل المتدلية وفاقدي السكن القار. ثالثا، كانت وسائل التجنيد الرئيسة هي الإنترنت وشبكات الهاتف الجوال والتلفيزيون. رابعا، بعض القضايا المثيرة للسخط كانت من طبيعة كونية أو عابرة للقوميات (مثل القضايا البيئية، وحقوق المرأة وسياسات صندوق النقد الدولي وسلوك المؤسسات المالية غير المسؤول). خامسا،كانت بعض القضايا المثيرة للسخط مستجلبة مباشرة (بالإنكليزية) من المخزون الرمزي الذي كنت قد راكمته حركتا الغاضبين (إسبانيا) واحتلوا وال ستريت (الولايات المتحدة). وزيادة على كل ذلك ، تماما مثلما هو عليه الحال في مناطق أخرى من العالم، توحّد المحتجون في رومانيا عبر انتقاداتهم المعلنة للساسة الفاسدين ونبذهم لهم.

حاولت وجوه الصف الأمامي في حكومة يمين الوسط السابقة أن تقلل من أهمية هذه الأحداث وشتمت المحتجين عبر تسميتهم ب»ساكني الأكواخ السخفاء» و «الزواحف» و «العصابيين». ولكن، في منتهى شهر جانفي-يناير، استقال الوزير الأول إيميل بوك (Emil Boc) وسحبت مُسوّدة قانون الصحة الجديد وأعيد تعيين الدكتور عرفات نائبا لكاتب الدولة لدى وزير الصحة وأعلنت الحكومة الجديدة أنها ستعمل على الترفيع في أجور مستخدمي الدولة . لم تدم حكومة يمين الوسط الجديدة إلا بعض أشهر ومن الممكن أن تسقط عبر لائحة سحب ثقة تعرضها المعارضة. وعلى الرغم من أن الاحتجاجات الرومانية كانت، من زاوية كمية، من صنع عدد أقل بكثير من الناس مما كان في إسبانيا فإن أثرها كان بالغ القوة. وفقا لبعض المحللين سجلت أحداث جانفي- يناير ٢٠١٢ بداية لحقبة جديدة من المشاركة المدنية في رومانيا.

أصدرنا بمعية زملاء رومانيين (علماء اجتماع وأنتروبولوجيا ومحللين إعلاميين) كتابا عن احتجاجات جانفي-يناير ٢٠١٢ شتاء سخطنا: احتجاجات جانفي و فيفري يناير وشباط ٢٠١٢ في رومانيا. قد يقول البعض إنه من المبكّر الخوض في تحليل معمق لأحداث جانفي-يناير ٢٠١٢. ومع ذلك فنحن نزعم أنه ليس من المبكر الخوض في معالجة للاحتجاجات الرومانية الأخيرة من منظور علم الاجتماع العمومي. على هذا الاساس، يسعى إصدارنا إلى بلوغ مقروئية واسعة عبر توفير تحليل سوسيولوجي لقضايا عمومية وأرضية للتحاور لأولئك الذين شهدوا الاحتجاجات الأخيرة وانخرطوا فيها. لم نسع لاستخلاص «استنتاجات عامة» من هذه الأحداث، ولكن، وتوافقا مع الخطوط العريضة التي وضعها لعلم الاجتماع العمومي مايكل بورواي، كان هدفنا ببساطة توفير زوايا نظر وآراء مختلفة عن الاحتجاجات. يمكن للقرّاء الرّاغبين في الاطلاع على الكتاب أن يتصفحوا الموقع على الرابط:

http://www.proteste2012.ro/en.html

باللسان الإنكليزي ■

علم الاجتماع الروماني في ما بعد العولمة

بقلم إيونا فلوريا (Ioana Florea) جامعة بوخاريست، رومانيا، وديليا بادوا (Delia Badoi)، جامعة بوخاريست، رومانيا، والمدرسة العليا للعلوم الاجتماعية بباريس، فرنسا

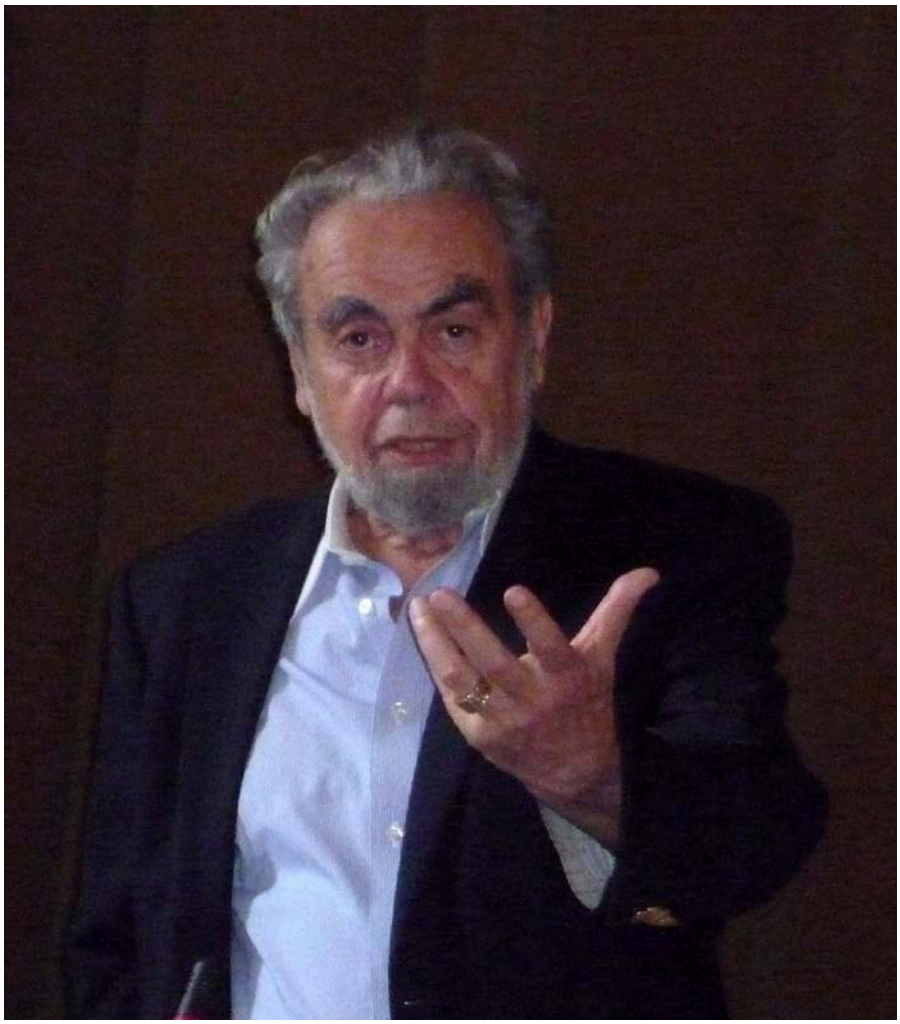

مايكل سرني، جامعة جورج واشنطن (الولايات المتحدة الأمريكية)، يعود إلى رومانيا ليحصل على جائزة متميزة للمساهماته الحياتية لعلم الاجتماع.

ضمن العالم الآكاديمي، يُعرف شهر جوان-حزيران بكونه شهرا غنيا بالأحداث إذ تنتظم فيه الامتحانات والتقويمات، وتوضع فيه آجال مشاريع البحث وتقدّم فيه طلبات الانضمام إلى المدارس الصيفية وتُنظّم فيه مؤتمرات نهاية السّداسي. وفقا لهذا التقليد، كانت بداية شهر جوان-حزيران ٢٠١٢ جيدة في بوخاريست بتنظيم مؤتمر الجمعية السوسيولوجية الرومانية (ج س ر) الدولي الذي انعقد في جامعة علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بوخاريست. ج س ر، التي تأسّست سنة ٢٠٠٨، تنظيم مهني متنام يجمع في صفوفه باحثين اجتماعيين شبان و آخرين من ذوي الخبرة من كل أقسام علم الاجتماع على طول البلاد في ما يزيد عن ٣٠ مجموعة عاملة وقسم. منذ ٢٠٠٨، انتظم المزيد والمزيد من المناقشات حول المكانة العمومية التي يحتلها علم الاجتماع الروماني وخاصة أثناء الاجتماعات السنوية لج س ر في كلوج-نابوكا (Cluj-Napoca) ومؤخرا في بوخاريست. كانت نقطة التركيز الرئيسة في هذه المؤتمر السنوي إبراز دور علم الاجتماع ونفعه في الحياة الاجتماعية. اهتمت نقاط أخرى في المؤتمر بما يلي: ما الذي يمكن للباحثين القيام به فعليا بالمعرفة السوسيولوجية وكيف يمكن لهم أن يولّدوا سياسات أفضل مبنية على البحث السوسيولوجي؟

تحوّل المؤتمر الذي وضع تحت عنوان «ما بعد العولمة؟» إلى أرضية لمناقشة دامت ثلاثة أيام، تماما مثلما كنا ننتظر، وكما على المناسبات العلمية أن تكون. واحد من أولى الحوارات تعلّق بنقطة الاستفهام المتضمنة في العنوان متسائلا عن سبب وجودها، وعن معناها وعما إذا كانت حياتنا الاجتماعية قد تغيرت «في ما بعد العولمة»، وما الذي يَكْمُن فعليا وراء العولمة؟ ومثلما يكون عليه الحال في المحاورات الجيدة ظل السؤال مفتوحا.

أثارت الجلسات العمومية لبداية المؤتمر جولة أخرى من الحوارات. أطلق الأساتذة مايكل بورواي (جامعة كاليفورنيا، بركلي) ولازار فلاسشيانو (Lazăr Vlăsceanu) وماريان بريدا (Marian Preda) وكلاهما من جامعة بوخاريست النقاشات حول علم الاجتماع العمومي: لماذا نحتاجه؟ من يحتاجه؟ ما هي علاقته «بعلوم الاجتماع» الأخرى؟ ما الذي يمكن له إنجازه؟ وبأية طريقة؟ وهل بمقدور علماء الاجتماع، بالنظر إلى الحوار الذي أطلقه مايكل بورواي والتحدي الماثل أمام علم الاجتماع الروماني، أن يخاطبوا الجمهور وإذا ما تم ذلك كيف يكون أثره في علم الاجتماع؟ أطلق المناقشة السجالية حول علم الاجتماع العمومي الروماني الأستاذ لازار فلاسشيانو رئيس اللجنة العلمية لج س ر الذي حاجج بأن

>>

علم الاجتماع فشل في رومانيا في أن يجعل الجمهور ينخرط في اهتماماته وأن يربط المعرفة بحياة الناس.

ثمة اليوم نظرة نقدية وانعكاسية متنامية تسلط على الكيفية التي يجيب بها علم الاجتماع بوصفه مجالا علميا على احتياجات رومانيا الاجتماعية. في هذا السياق جلبت مائدة مايكل بورواي المستديرة حول علم الاجتماع العمومي مناقشات بالغة الأهمية حول الظرف الحالي الذي يمر به علم الاجتماع التطبيقي في رومانيا والعديد من النقد حول المكانة العمومية لعلم الاجتماع الروماني. يبدو علم الاجتماع العمومي في رومانيا مهمشا من جهة ومرغوبا فيه من جهة أخرى لأنه يفترض في علماء الاجتماع أن يكونوا قادرين على التواصل مع الجمهور. وعندما بدأنا في مناقشة معنى وجود علم اجتماع عمومي جيد بدا لنا أن مواريث علم الاجتماع الوطنية ذات أهمية. وعلى ذلك الأساس، ذكّرنا عالم الاجتماع مايكل سيرنيا (Michael Cernea) خلال المائدة المستديرة أن لرومانيا تقليدا في علم الاجتماع العمومي يسمّى «علم الاجتماع المناضل» («sociologia militans») طوّره ديمتري غوستي (Dimitrie Gusti) في «مدرسة علم الاجتماع الرومانية» سنة ١٩٢١.

بحث بعض علماء الاجتماع الرومانيين عن علم الاجتماع العمومي في طيات تاريخ نظرية علم الاجتماع في رومانيا، وقد اكتشفوا أن علم الاجتماع الروماني عالج إلى حد ما قضية الربط بين النظرية الاجتماعية والممارسة الاجتماعية (على حد تعبير رايت ميلز Wright Mills). قد نكون نحن بحاجة أوّلا إلى ربط أكثر قربا بين البحث الميداني والنظرية الاجتماعية وهو ما يمكّننا من علم اجتماع مهني قوي في رومانيا يؤسس لحضور عمومي فعلي. إذا كان الإشكال هو عدم بعث علماء الاجتماع الرومانيين لعلم اجتماع عمومي فذلك لأن ليس لرومانيا علماء اجتماع منخرطين في الفضاء العمومي انخراطا ملتزما يمكن أن يولّد أو يعمّق حوارات ذات صلة على المستوى العلمي. ومثلما قال مايكل بورواي: «لا يحضر علماء الاجتماع إلا زمن الانتخابات، بعد ذلك يختفون». ليس هذا بالتأكيد هو الطريق إلى علم اجتماع عمومي روماني فعال.

تمثّل تحديات علم الاجتماع العمومي قضية لا في رومانيا وحسب بل في كل البلدان. مثلما هو عليه الحال في غير ما موضع يمكن أن يكون من المخاطرة الظهورُ وجها لوجه مع علم اجتماع مهني يخشى المناقشات العلمية العمومية. يجعل التوتر الدائم بين علم الاجتماع المهني و علم الاجتماع العمومي الأمرَ أكثر عسرا بالنسبة إلى علماء الاجتماع المنخرطين في الفضاء العمومي. لسنا بصدد الحديث بكل تأكيد حول إثارة الاهتمام فحسب بل حول التدخل بغاية خلق التغيير الاجتماعي. كان علماء الاجتماع الرومانيون كذلك غارقين في التساؤل التالي: «هل بإمكان علم الاجتماع أن يولد حركة اجتماعية؟» وفقا لتصور آلان توران (Alain Touraine's) «للتدخل السوسيولوجي»، على علماء الاجتماع العموميين أيضا أن يفهموا أن ليس بمقدور علم الاجتماع أن يغيّر العالم ولكنه قادر على المساعدة على فهم كيفية اشتغاله.يكون علم الاجتماع العمومي الجيد وثيق التعاون مع علم الاجتماع المهني ومتجها إلى ترجمة القضايا السوسيولوجية إلى لغة تكون في متناول كل جماهير المتلقين.

حفّز الأستاذ جون كلود كوفمان (Jean-Claude Kaufmann) من جامعة روني ديكارت باريس ٥، مناقشاتنا حول مسألة تكوّن المعيارية والمعايير ومن ثم ربط الأفق الماكرو اجتماعي للعولمة بالملاحظات الميكروسوسيولوجية للحياة اليومية. قدّم الأستاذ مايكل سيرنيا رؤية شخصية لتاريخ علم الاجتماع الروماني جامعا بينه وبين مراجعته مشاركته في مشاريع البنك الدولي بحيث فتح الطريق نحو مناقشة ما يواجه علم الاجتماع والسياسات الاجتماعية من تحديات قديمة مقابل التحديات الجديدة، والمحلي منها في مقابل الكوني. وحفّز الأستاذ ماريان بريدا (Marian Preda) المناقشة حول المخاطر الاجتماعية ومظاهر اللامساواة التي تترصد ما بعد العولمة: دفعُ أجيال المستقبل تكاليف الماضي والحاضر، و التغييرات الديمغرافية ومخاطر مجتمع الاستهلاك.

بمثل هذه المواضيع التي أثيرت في الكلمات الافتتاحية ومع مشاركين لم يخجلوا من إلقاء الأسئلة حتى على أساتذة مرموقين في القاعة الرهيبة الكبرى حيث انتظمت الجلسات العمومية، يمكن للواحد منا أن يتصوّر موجة المناقشات التي اجتاحت المؤتمر. وزيادة على ذلك، كان لكل جلسة (وكان عددها أكثر من ٤٠) دورة سؤال-جواب بعثت موجة أخرى من المناقشات.

أخيرا وليس آخرا، اجتهد الباحثون الشبان الذي اشتركوا في المؤتمر بحيث يستفيدون من اللحظة الكونية التي توفرت باجتماع زملاء لم يأتوا من كل أرجاء البلاد فحسب بل من كل أنحاء العالم. كانت تلك فرصة نادرة وخاصة بالنسبة إلى الطلبة الرومانيين ذوي القدرات المحدودة على الحصول على منح جامعية. رُكّزت مجموعات عمل جديدة في إطار ج س ر، وبرمجت مشاريع بحث وكتب ومقالات تعاونية. كانت تلك فرصة أيضا لتوجيه النقد اللاذع لموقع ISI Web of Knowledge لاحتكاره تقويم الكتابات الأكاديمية. وبصفتنا باحثين اجتماعيين شبان فقد استمتعنا بالحوار النقدي الجيد. ■

CriticAtac <

بيان مناهض للرأسمالية من رومانيا

بقلم فيكتوريا ستوشيو (Victoria Stoiciu)، شيبريان سيوليا (Ciprian Siulea)، ميهاي يوفانال (Mihai Iovanel)،
أوفيديو تيشيندوليانو (Ovidiu Tichindeleanu)، كوستي روغوزانو (Costi Rogozanu)،
فلوران بوينارو (Florin Poenaru) وفاسيلي إيرنو (Vasile Ernu)، وكلهم يمثلون CriticAtac

أعضاء كريتيك-أتاك: فيكتوريا ستوسي، فاسيلي ارنو، سيبريان صيلي تقديم أنفسهم إلى مايكل بوراوي.

صادف محرر حوار كوني هذه المجموعة المبادرة ومنفتحة التفكير لدى زيارته لرومانيا. تعاونت كريتيك-أتاك (CriticAtac) مع جامعة بوخاريست من أجل تنظيم ملتقى حول «الماركسية بعد الشيوعية» حضره جمهور غفير . بدا ذلك انطلاقة جيّدة لجزء من العالم كانت فيه الماركسية عرضة للتبخيس بربطها بالماضي السوفياتي.

كريتكأتاك

مجموعة فكرية سياسية تأسست في سبتمبر ٢٠١١ في بوخاريست. إيديولوجية مجموعتنا يسارية ولكننا لسنا فرقة إيديولوجية ولا نتحلّق حول بعضنا البعض ليربت الواحد منا على كتف الآخر ممتدحين خط تفكيرنا الباهر والتشاوري. واحد من أهدافنا الرئيسة خلق شيء جديد في فضاء عمومي مهترئ ومفكك وروتيني واستبدادي إلى حد كبير ، وذاك واحد من أسباب تنوعنا.

>>

ليست كرتيك أتاك مجموعة آكاديمية و إن كانت لدينا روابطنا الآكاديمية. لنا أرضية إلكترونية www.criticatac.ro ولكننا نتخطى الفضاء الموصول على الخط وننظم لقاءات ومنتديات وحوارات في الجامعات. خلال نوفمبر-تشرين ٢٠١١ نظمنا المنتدى الاجتماعي الروماني جامعين كل المجموعات والحركات الاجتماعية الرومانية ذات الأهمية لمناقشة قضايا حيوية بالنسبة إلى مجتمعنا: المال العام، أشكال الاحتجاج، إضفاء الصبغة الديمقراطية على الحياة السياسية. بذلنا ما بوسعنا لدفع الناس إلى الانخراط في القضايا الاجتماعية والسياسية ولجذب الجمهور إلى فضاء عام يقف الآن على حافة الانهيار. الكثير من الناس لا صوت لهم و لا تمثيل فيما يترك «وضع الأجندا» للأقلية المعلومة.

تعلّم التيار الرئيس للمثقفين الرومانيين اليوم، بوصفهم داعمين متحمسين للسوق، كيفية تدريب الجمهور وإدامة ثقافة سوق جذابة لا تؤدي إلى شيء. لنا سوق ثقافية حرة تعد فيها المواريث وترتيبات الأقلية المتحكمة مؤشرات سائدة للنجاح. نحن كذلك في اكتظاظ مروري حقيقي وتدافع المناكب المزدحمة كلما تعلق الأمر بمواضيع مناهضة الشيوعية، والهوس «بالتغريب»، والولع المرضي بالرأسمالية، والنخبوية العدوانية التي تبدو وكأنها ال مواضيع الوله الجديد الذي حملنا إلى التّيه طوال العشرين سنة التي انقضت منذ سقوط النظام الشيوعي جزئيا بسبب كونها غير معنية بإيصالنا إلى هدف ما .

علقنا على أغلب مواضيع الأجندا العمومية وكذلك المواضيع التي نعتبرها أساسية بالنسبة لمجتمعنا: المساواة، الحق الفردي والمجتمعي في اتباع طريق خاص، التمييز والامتياز، اللامساواة وتساوي الفرص، العلاقات بين المستخدمين والأعراف، العلاقات بين المجتمع والدولة، مستقبل النظام السياسي ومواضيع أخرى كثيرة. وفضلا عن ذلك كنا نسعى إلى أن نناقش كل هذا بطريقة تكون مناسبة ويسيرة المنال. ولكننا لسنا معنيين بحركية المناهضة الكاذبة للشركات، وبالنزعة البيئية المتعصبة وبمناهضة النزعة الاستهلاكية الدارجة مثل موضة من دون تقديم أيّة براهين عميقة.

لا نريد أن نشترك في السياسات الحزبية، ذلك أن حدود النظام السياسي الراهن وطقوسيته عميقةُ الجذور إلى الحد الذي يجعل السياسات الحقيقية غير ممكنة الممارسة إلا خارج ميادينه. نحن نريد أن يكون لنا أثر سياسي من خارج المؤسسة ولكن ليس من موقع مجتمع مدني يغازل النظام السياسي ولا من موقع مجتمع مدني يقترح متعاليا سياسات عمومية أو استراتيجيات سياسات انتهازية على الأحزاب. كل هذه ألعاب فوقية لا تكترث لأهمية التمييز المدني عن السياسي. بدلا من ذلك نحن نسعى إلى أن نُدْخِل إلى المعادلة السياسية ما تتطلبه بصفة ملحة: الفكرة القائلة إن على الديمقراطية التمثيلية أن تمثّل كل الناس وأن على السياسات ألا تكون أسيرة نخب سياسية وتكنوقراطية وفكرية محدودة. نحن نريد، وقبل أن ننصح باقتراح أية سياسات عمومية مبلورة، أن نعيد جذريا بناء المنظور الذي من خلاله نتفحص قضايا اليوم الملحة. ■

> ثلاث سنوات من
سوسيوبيديا.ج د ع اج

بقلم بيرت كلاندرمانس، الجامعة الافتراضية، أمستردام، هولاندا
ونائب رئيس ج د ع اج للشؤون المالية، ٢٠٠٢-٢٠٠٦

منذ بعض سنوات، ناقشت اللجنة التنفيذية إمكانية نشر مجلد سنوي من المقالات المحكّمة. كان المقترح يقضي بإنتاج مجلة على الخط بدلا عن كتاب. كنا خمّنا بأن إنتاج كتاب سيستغرق وقتا طويلا وأن المقالات ستكون منتهية الصلاحية زمن النشر. وبالمقابل يمكن للمجلة الإلكترونية أن تنشر المساهمة حال تجهيزها مع العلم أن لا مشكل يطرح إذا ما تم تجاوز الآجال. اجتمع ميشال فييفيوركا (Michel Wieviorka)، وبيرت كلاندرمانس (Bert Klandermans) وإيزابيلا بارلينسكا (Izabela Barlinska) وناقشوا ما صار بعد ذلك مشروعا يرأسه ميشال فييفيوركا.وبما أن كينجي كوزاكا (Kenji Kosaka) كان قد طوّر فكرة شبيهة فقد انضم إلى المؤسسين، وولدت سوسيوبيديا.

وحتى نؤكد على انتسابها إلى ج د ع اج ونميّز بينها وبين مبادرات الجمعية الأخرى فقد تمت تسميتها سوسيوبيديا. ج د ع اج. وهو مفهوم جديد في إنتاج المعرفة وبثها. لقد جمعت بين أفضل ما في عالمين: نشر سريع يستخدم الإنترنت وجودة علمية يضمنها تحرير صارم وتخيلي وتقويم علمي. وفيما يضمن محررون ذوو تجربة ومقيمون علميون أعلى جودة ممكنة، تجعل الأنترنت ممكنا تحولها إلى مجلة مقالات تعرض «حال تقدم البحث»، وعلى هذا، توفّر سوسيوبيديا «علما اجتماعيا حيّا»، وتعدّ للمستخدمين مواد محيّنة تتم مراجعتها دوريا. بعد سنتين من نشر المقالات الأصلية يطلب من محرريها تحيين المادة ، بل، وفضلا عن ذلك، وضع قسم للمناقشة إضافي لكل مادّة.

منذ ثلاث سنوات نزلت المقالات الخمسة الأولى. ومنذ إطلاقها نشرت سوسيوبيديا ٣٥ مقالا كتبت في مجموعة واسعة من المواضيع تشمل الاحتجاج، والنزاع الاجتماعي، والأدوار الجنسية، ودراسات الكوارث، والصحة والمرض، والشتات، والذاكرة، والحراك، والحياة اليومية، والعبور القومي المَهاجر، وإضفاء الصبغة الزمنية والانعكاسية. لأعضاء الجمعية الدولية نفاذ لسوسيوبيديا باستخدام كلمات السر المسجلة لدى ج د ع اج عبر موقع الجمعية وموقع Sage، فيما تكون خمس مقالات للجمعية ذات نفاذ حر كل ٣ إلى ٤ أشهر. وقد تمت زيارة سوسيوبيديا من قبل الآلاف من الزوّار.

يمكن اقتراح إدراج المواد لسيوسيوبيديا عن طريق البريد الإلكتروني على العنوان: sociopedia.isa.fsw@vu.nl

وينصح الراغبون بإلقاء نظرة على إجراءات اقتراح الإدراج التي يمكن الاطلاع عليها على الرابط:

http://www.isa-sociology.org/publ/sociopedia-isa/.

يتكوّن مقال سوسيوبيديا النموذجي من ٧٠٠٠ كلمة من دون اعتبار البيبليوغرافيا. على المقالات أن تكون محررة بالإنكليزية ولكن سيوسيوبيديا تشجّع الكتّاب على الإرسال المتزامن لنسخة من المقال المقترح بلغة أخرى مثل الفرنسية أو الإسبانية، على أنه على الكتاب أن يكونوا متأكدين من أن المقالات المترجمة مماثلة للنسخة الإنكليزية. للمقال النموذجي في سيوسيوبيديا البنية التالية:مراجعة للمقاربات النظرية، مراجعة للإثباتات الميدانية، تقدير المستوى الراهن للبحث، مناقشة الاتجاه المستقبلي الذي يمكن للتنظير والبحث أن يتخذاه. على المقال أن يكتمل بالعناصر الثلاثة التالية: المراجع المذكورة، اقتراحات معلّلة لقراءات لاحقة (إقرأ هذا المقال لأن فيه...) وتعريف مختصر بالكاتب مما يقارب ثلاث جمل.

بيرت كلاندرمانس هو محرر سويوبيديا، والمحررون المشاركون هم ديفورا كاليكن-فيشمان (Devorah Kalekin-Fishman)، كينجي كوزاكا (Kenji Kosaka)، إليزا رييس (Elisa Reis)، أرتورو رودريغاث موراتو (Arturo Rodríguez Morató) وهنري لوستيغر ثالر (Henri Lustiger Thaler). حسب القاعدة، ترسل الإدراجات المقترحة إلى مقيّمَيْن خارجيَيْن على الأقل ومبدئيا يعمل المحررون مع الكتاب إلى حين اعتبار المادة مقبولة . بعد قبولها تنشر الورقة في غضون بضعة أسابيع. بداية من مفتتح ٢٠١٣ ستنتخب ثماني إلى ١٠ مواد للنشر في عدد خاص من Current Sociology إحدى مجلتيْ ج د ع اج المحكّمتيْن الورقيّتيْن. ذاك ما سيجعل النشر في سوسيوبيديا أكثر جاذبية.

لنا تطوير لاحق آخر يسمى منتدى سوسيوبيديا وهو توسّعٌ في مقال مجلة سوسيوبيديا المعتاد، وسيحكمه نفس مسار التقويم والتحرير باعتماد محرّرين ذوي تجربة ومراجعين بحيث يتم ضمان أعلى جودة ممكنة. سيبدأ منتدى سوسيوبيديا بتلخيص يقدّمه أو تقدمه كاتب(ة) مشهود له (ا) بالريادة ومعترف به (ا) حول موقفه أو موقفها من مسألة سوسيولوجية أو موضوع سوسيولوجي متبوعا بثلاثة أو أربعة مقالات تناقش مقاربة المقال الرئيس وتقيّمها. يتّخذ المعلّقون الثلاثة أو الأربعة موقع المناقشين النقديين. هنري لوستيغر ثالر بصدد تحضير منتدى حول «الكوسموبوليتانية» فيما تحضر ديفورا كاليكن-فيشمان منتدى آخرا حول «علم اجتماع الحواس».

أنا أشجّع كلّ من يرغب أو ترغب في صياغة مراجعة في مجاله(ا) لمجلة سوسيوبيديا أن يقترح (تقترح) ورقة على sociopedia.isa.fsw@vu.nl ■

رعاية صحية أفضل للجميع

بقلم إيللين كوهلمان (Ellen Kuhlmann)، جامعة غوته، فرانكفورت، ألمانيا، الرئيس المنتخب للجنة البحث ٥٢ (علم اجتماع المهن)، وكلاوس ويندت، جامعة سييغن (Siegen)، ألمانيا، عضو هيئة لجنة البحث ١٩ (الفقر،والرعاية الاجتماعية والسياسة الاجتماعية) ألمانيا، وإيفي بورجو (Ivy Bourgeault)، جامعة أوتاوا، كندا، نائبو رئيس لجنة البحث ١٥ (علم اجتماع الصحة).

رعاية صحية أفضل لكل المواطنين مفتاح للنضال ضد اللامساواة الاجتماعية والفقر وهي تحتل مكانة عالية في أجندات صنّاع السياسة في كل أرجاء الكرة الأرضية. في ما يتجاوز اختلافاتها الكثيرة، تسعى أنظمة الرعاية الصحية الصاعدة في الجنوب والشرق مثلها مثل أنظمة بلدان الرفاه الغربية المستقرة كلّها إلى تحسين تنظيم الرعاية الصحية وتوفيرها والنفاذ إليها. يشمل ذلك أنماط حكم محترفي الصحة. وقد ثبت لهؤلاء، في ما يهم هذه السيروات، أن المسؤولية الاجتماعية وخدمات القطاع العمومي حيوية بالنسبة إلى صحة السكان، و إن كانت الأسواق والمتصرفون فيها يتمتعون بمردودها المالي الضخم في ظل مناخ الاقتطاعات المالية الحالية. ثمة حاجة أكيدة لحلول سياسية أكثر إبداعا تكون حساسة أكثر لحقائق علاقات القوة القائمة.

كان منتدى ج د ع اج الثاني في بيونس آيروس فرصة ذهبية لرفع راية الحقل الصاعد المهتم بسياسة الصحة والخدمات من منظور علمي اجتماعي ولإلقاء الضوء على مزايا مقاربة دولية (أنظر كذلك العدد الخاص من Current Sociology، العدد ٦٠ (٤)، جويلية يوليو ٢٠١٢). هذا الحقل عابر للاختصاصات بطبعه وعليه فقد أطلقنا نداءً لتنظيم جلسات مشتركة.

كانت الإجابة مبهرة، وبفضل مضيّفينا نظمت لجنتا البحث ١٥ (الصحة) و ١٩ (السياسة الاجتماعية) جلسات مشتركة حول « رعاية صحية أفضل للجميع» فيما أقامت لجنة البحث ١٥ ولجنة البحث ٥٢ (الجماعات المهنية) جلسة مشتركة حول الحوكمة المهنية تحديدا، و اكتظت كل الجلسات بالورقات وكانت مسرحا لحوارات بالغة الحيوية.

«تجاوب مبهر على دعوات لتنظيم جلسات مشتركة»

وفرت الجلسات أرضيةً لمناقشة مدى أهمية السياسات والخدمات الصحية وما يمكن تعلمه من التجارب الدولية. ما كان أكثر إبهارا، وفي الحقيقة فريدا، هو جمع الجلسات المشتركة باحثين من كل القارات و تجاوز مبدع للحواجز اللغوية عبر العروض والمناقشات ثنائية اللسان. جاء المشاركون من شمال أمريكا وجنوبها ومن بلدان أوروبية مختلفة ومن أستراليا وكذا من نيجيريا وجنوب أفريقيا واليابان.

عالجت أغلب المواضيع تحديات بحث مقارن في قطاع الرعاية الصحية بالغ التنوع والحركية، وقدمت في ذلك اقتراحات من أجل تصنيفات أكثر تركيبا، وبينت الحاجة إلى الربط بين مستويات التحليل الميكرو والماكرو، وإلى استخدام مجموعة من المؤشرات. وكانت مسألة مظاهر اللامساواة قضية محورية أخرى. لم تعوزنا الأمثلة عن الهوة المستمرة بل ومتزايدة العمق بين من ينالون الرعاية الصحية ومن لا ينالونها ويشمل ذلك اللامساواة الجندرية وحقوق المرأة في الرعاية الصحية والإنجابية، ولكن قضايا أخرى مثل اللامساواة التي يمكن أن تتسبب فيها الثقافة واللغة ومكان الإقامة والانتماء الإثني . كانت المواضيع المشتركة بين البلدان هي مناسبةُ الحقوق وأهمية كفال النفاذ للرعاية الصحية لجميع الناس، ودور الحركات الاجتماعية والفاعلين الاجتماعيين والموازين المتغيرة بين الخدمات الصحية العمومية والخاصة. تناولت سلسلة أخرى من المناقشات تعقد الحوكمة المهنية والحاجة إلى تصرف أكثر فعالية في الموارد البشرية الصحية.

ما من شك في أن الجلسات المشتركة وفرت قيمة مضافة للجان البحث القائمة ونحن نتطلع إلى مناسبات تعاون مستقبلية حيث بنينا بعد جسورا ليوكوهاما. ■

> نعي إيفان فارغا
(Ivan Varga), 1931 - 2012

عاش إيفان فارغا حيوات متعددة، وكانت إحداها التزاما لا يلين بالتفاني من أجل ج د ع اج وخاصة للجنة البحث ٢٢ (علم اجتماع الدين)، التي يذكره بسببها الكثيرون بحنان. النعي الذي يلي مكتوب من قبل زوجته وابنته إيفا فارغا وكريستينا فارغا.

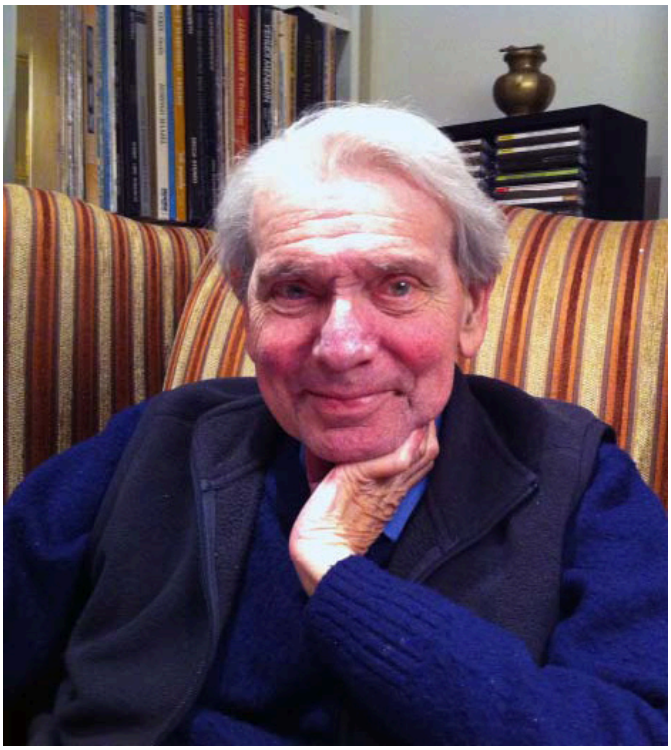

إيفان فارغا في منزله في كينغستون، كندا.

انتصر

الدكتور إيفان فارغا لما آمن به غير عابئ بمدى ما كانت عليه آراؤه من خطورة ولاشعبية. هو سليل عائلة يهودية مندمجة من بودابيست، وقد كان عليه خلال الحرب العالمية الثانية أن يخرج بنجمته الصفراء خارج ساعات منع جولان اليهود حتى يؤمّن المزيد من حصص التموين مخاطرا بالقبض عليه وإلقائه في نهر الدانوب.

تمكن من تجاوز ذلك والبقاء على قيد الحياة ليرى حلم التحرير وقد انقلب على أيدي الروس إلى كارثة تسبب فيها نظام قمعي. ولكنه لم يحن ظهره بل تكلّم وكتب ناقدا النظام مشهّرا به خلال انتفاضة المجر في ١٩٥٦. هرب إلى بولونيا، التي، وإن كانت أكثر أمانا له من المجر، وجد نفسه فيها على قائمة سوداء ممنوعا من العمل لسنوات. بعد الحرب درَس مع لامعين من أمثال جورج لوكاتش (Georg Lukács) وحصل لاحقا على الدكتورا. تزوّج من إيفا لونسكي سنة ١٩٦١ وولدت كريستينا سنة ١٩٦٨.

على اعتبار اكتسابه للعديد من اللغات، بما في ذلك الإنكليزية، تيسّر لإيفان أن يغادر المجر للتدريس في جامعة تنزانيا مصحوبا بعائلته. ولكن، عندما انتهت فترة الأربع سنوات قرروا جميعهم أن ينشقوا متخلين عن مستقبل معروف ولكنه رمادي في المجر متجهين نحو مستقبل مجهول في الغرب. استقروا في ألمانيا غير حاملين لشيء غير أدباشهم وبعض التحف الأفريقية وتعليمهم.

درّس في جامعات بألمانيا ولكنه انتدب بعد سنة لتدريس علم الاجتماع في الجامعة الملكية بكنغستون (Queen's University in Kingston) بكندا. وظل هناك إلى حد تقاعده سنة ١٩٩٦ عندما صار أستاذا متميزا.

تابع خلال مسيرته اهتمامَه بعلم اجتماع الفن و الثقافة و الدين وأضاف لاحقا اهتماما جديدا بدراسة الجسد. عمل على مستوى دولي متعاونا مع زملاء له من كل العالم بما في ذلك حصوله على منحة زمالة من مركز جامعة هارفارد لدراسة ديانات العالم وبحوث في فرنسا والمجر.

بعد تقاعده واصل كتابة منشورات دولية وتحريرها وتنظيم المؤتمرات والمشاركة فيها في الخارج. واصل عمله الذي امتد على عقد كامل مع ج د ع اج وخاصة مع لجنة البحث في علم اجتماع الدين. وبعد أن انتهت عهدته رئيسا للجنة صار رئيسها الفخري وهو الدور واصل الاضطلاع به حتى مماته. ■

> ما الأبواب التي تفتحها حركة

« نفاذ مفتوح» ؟

بقلم جينيفر بلات، جامعة ساسكس، المملكة المتحدة، ونائبة رئيس ج د ع اج لشؤون النشر، ٢٠١٠-٢٠١٤

«نفاذ مفتوح»

(Open Access) حركة سريعة الانتشار خارج موقع أصولها وتتسبب في بعض التهديد كلّما قاربت العلوم الاجتماعية. الفكرة الاساس بسيطة وجذابة: من المفترض أن يكون كل واحد قادرا على التمتع بالمعرفة البحثية التي توفّرها مقالات المجلات. الحركة ذات أهمية من حيث كونها كانت مثارا لحَنَق علماء الطبيعة لغلاء الأثمان الموظّفة والمرابيح المسجلة من قبل البعض من الناشرين للمجلات التي يستعملونها، وهو ما بلغ حد مقاطعة مجلات Elsevier . الموضوع ذو الصبغة الإيديولوجية الأكثر جدة وذو الأهمية الحيوية بالنسبة إلى سياسة الحكومة البريطانية الجديدة هو أن تكون منتوجات تمويلات الدولة مبذولة بالمجان لمواطنيها. في مسألة أخرى ذات صلة، يُدَّعَى بأنّ قطاع الأعمال على الأخص سيستفيد من مثل هذا النفاذ ويطوّر من ثَمَّ النمو الاقتصادي الوطني. تطلب معظم المؤسسات التمويلية في الولايات المتحدة وبريطانيا ألا تُنشر البحوث التي موّلتها إلا على صفحات مجلات توفّر نفاذا بالمجان للقرّاء ومن ثم تُمارس ضغطا على المجلات بحيث تغيّر ممارساتها.

يتمثل النظام الاعتيادي راهنا في كون الناشرين ينتجون مجلات يكون النفاذ إليها مشروطا بخلاص قيمة الاشتراك. في أغلب حالات هذه الأيام تدفع الجامعات هذه المقادير ومن ثمّ تجعل المجلات ذات نفاذ مجاني لطلابها. يتعقد الأمر حاليا بفعل بيع الناشرين الكبار للاشتراكات للمكتبات على صيغة حزمة من المجلات بدلا من مجلة واحدة وهو ما يوفّر نفاذا إلى العديد منها ولكن بأثمان باهظة. لا يتمّ خلاص مستحقات كاتبي المقالات كما يظل الكثير من العمل من دون أجر في الجامعة، ولكن ما من شك في أن سيرورة العمل هذه ذات ثمن باهظ يظل بحاجة إلى التغطية بطريقة أو بأخرى.

> « النفاذ المفتوح ممكن ان يكون له انعكاسات كبيرة على الـ ج د ع اج »

نموذجان خارجيان «للنفاذ المفتوح» يُناقشان على مدى متّسع. يفترض النموذج «الذهبي» أن يدفع الأساتذة (المقصود هو جامعاتهم أو هياكل تمويل البحث لديهم) معاليم هامة بغية تغطية تكاليف النشر، ولكن مقالاتهم تظل مفتوحة لنفاذ القرّاء من دون أجر. لا يُجبر النموذج «الرّمادي» الأساتذة على الدفع ولكنه يقتضي أن يُخَزّن المقال في موقع يكون في المتناول بعد فترة من المنع تراوح بين الستة والإثني عشر شهرا (وهي مدة طويلة جدا بالنسبة إلى بعض حقول العلوم الطبيعية) ليتم فسح المجال لبعض التحفيز للاشتراك.

في كلا النموذجين يستفيد الكتّاب من نفاذ المزيد من القراء لأعمالهم ويستفيد القرّاء من ذاك النفاذ. ولكن ما هي الآثار الأخرى؟

الذهبي: قد لا يكون أغلب الكتّاب أصيلي البلدان الفقيرة قادرين على النشر في كبرى مجلات البلدان الغنية إلا لدى حصولهم على منح من مؤسسة تمويل دولية. من المؤكد، في علم الاجتماع، أن المقالات ليست آليا مبنية على بحوث ممنوحة. ليس من الواضح إذا ما كان الكتّاب غير الحاصلين على مثل هذه المنح سيكونون معفيين من مثل هذه التكاليف. يمكن للكتّاب المنتمين إلى جامعات فقيرة، حتى في البلدان الغنية، أن يشهدوا تحديد إدارتهم نفسها لمنشوراتهم .

ستتمكن الجامعات من توفير المال الذي يدفع الآن للاشتراكات ولكنها لن تستعمله بالضرورة في دعم البحث. تبدو البحوث الجارية الآن معرضة للحد أو لتضييق مجالها.

الرمادي: لن يدفع أحدٌ تكاليف النشر إلا إذا أجبر المنع عددا كافيا من المكتبات أو القراء على الدفع من أجل نفاذ أبكر إلى محتوى المجلات (نصف العمر الإشعاعي - الوقت الذي تستغرقه المواد المشعة لتبلغ نصف قوّتها الإشعاعية- المترجم) لمقالات العلوم الاجتماعية يتجاوز العام الواحد بكثير). وعلى ذلك ينزع الناشرون إلى تفضيل النموذج الذهبي. من الممكن أن تخسر الجمعيات المعرفية مثل ج د ع اج التي لا يحتمل أن تعتبر دفع الكاتب معاليم النشر مقبولا جزءا من مداخيل المنشورات التي تدعم نشاطات أخرى.

توجد تنويعات على هذين النموذجين الأساسيين لا يمكننا أن نغرق فيها هنا. من

المقبول أن تكون مجلات «هجينة» متهيئة لفسح المجال لتخزين بعض الأوراق العلمية في حين تبدو أخرى غير متهيئة وهذه هي السياسة الراهنة لدى الجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع . قد تتصرّف بعض المجلات على أساس الحافز منحرف الأثر من أجل تفضيل الأوراق غير ذات التمويل وهو ما يتطلب توفير النفاذ المفتوح. لا تطالب مجالس البحث البريطانية بمجانية النفاذ إلى المقالات المنشورة فحسب بل بأن توفّر كل واحدة منها النفاذ إلى البيانات الأبريقية بحيث يمكن إعادة التفكير فيها أو إعادة تحليلها من جديد. كيف يمكن لهذا أن يتوافق مع كتمان سر (المستجوب) في العلم الاجتماعي؟

واضح أن ج د ع اج في حاجة إلى تطوير سياسة مناسبة لرسالتها الدولية وسيكون مما يساعدها عظيم المساعدة في القيام بذلك توفّر معلومات عن كيفية بروز هذه المسائل في علم الاجتماع على امتداد العالم. نحن نعلم أن نظام نشر المجلات والتمويل يختلف في بعض الأماكن عما يعتبر اعتياديا في أوروبا أو أمريكا الشمالية بحيث يمكن للمناقشة أن تفرز في غيرهما أسئلة يمكن لنا أن نأخذها بعين الاعتبار. سأكون كثيرة الامتنان لو مكنتمونا من التعرّف على كيفية جريان الأمور في الموضع الذي أنتم فيها وعلى آرائكم في السياسة التي يفترض في الجمعية أن تتبعها. أرجو أن تكتبوا لي على العنوان التالي

j.platt@asussex.ac.uk ■

> تقديم
فريق التحرير الهندي

بقلم إيشوار مودي (Ishwar Modi)، رئيس الجمعية السوسيولوجية الهندية
وعضو اللجنة التنفيذية للج د ع اج ٢٠١٠-٢٠١٤

عندما كنت اقرأ ما كُتب عن فريق تحرير حوار كوني الإيراني (ج ك ٢,٤) ذهلت لكون أغلبه كانوا طلبة في طور الدراسة أو متخرجين. مقارنة بهم، أصارحكم بأن أعضاء الفريق الهندي متقدمون في السن وذوو تجربة. يتمثل الهدف الذي يركز عليه الفريق أكثر من غيره في توفير ترجمة هندية نموذجية للغة الاختصاص التقنية المعقدة مع التدليل في الآن ذاته على أنه عمل متين. تملكتنا مفاجأة سارة عندما أعلمتنا زمرة من زملائنا في جامعات البلاد أن النسخ الهندية من حوار كوني تستعمل قالبا في الترجمات التي ينجزها طلبتهم (من النسخة الإنكليزية من ح ك إلى الهندية) بحيث يتمكنون من المقارنة ومن تحديد ما عليهم تحسينه. وفضلا عن ذلك، يتزايد الحديث عن النسختين الإنكليزية والهندية من حوار كوني في الحلقات الآكاديمية بفضل مادتها الكونية المتميزة على الدوام بأهميتها وبصبغتها الإخبارية والتنويرية. وعليه فنحن كلنا فخورون بتعاوننا مع **حوار كوني**. ■

الأستاذ إيشوار مودي أب مؤسس لدراسات أوقات الفراغ في الهند. هو الآن رئيس الجمعية السوسيولوجية الهندية ومدير المعهد الهندي الدولي للعلوم الاجتماعية وكذا عضو في اللجنة التنفيذية للج د ع اج. تمت إعادة انتخابه رئيسا للجنة البحث في علم اجتماع أوقات الفراغ ضمن ج د ع اج (٢٠١٠-٢٠١٤). عند تقاعده سنة ٢٠٠٠ كان مديرا مؤسسا لمركز دراسات أوقات الفراغ و السياحة في جامعة راجستان، جيبور (الهند). عمل لاحقا أستاذا زائرا في المعهد الهندي للبحث في التصرف الصحي. هو الرئيس المؤسس للجمعية الهندية لدراسة أوقات الفراغ، ويتمتع بعضوية فخرية دائمة في المنظمة العالمية لأوقات الفراغ وهو حاليا زميل وعضو مؤسس للآكاديمية العالمية لأوقات الفراغ. نظّم العديد من المؤتمرات الوطنية و الدولية وكتب وساهم في كتابة ثمانية كتب.

درّست **ناشمي جاين** في قسم علم الاجتماع بجامعة راجستان. تهتم بمجالات التنمية و الاتصال ودراسات العولمة وعلم اجتماع القانون ودراسات أوقات الفراغ والدراسات الأوروبية. تنسّق أنشطة ميدانية لنيل درجة الماجستير في الخدمة الاجتماعية وهي منخرطة حاليا في مشروع يحمل عنوان «مجتمع راجستان وثقافته تحت أثر العولمة». من بين أعمالها المنشورة Communicating Rural development-Strategies and Alternatives. إلى جانب صفتها الآكاديمية مكّنت النّساء المُعدمات من التعبير عن مشاغلهن وتعاونت مع منظمات المجتمع المدني في راجستان.

يعمل **راجيف غوبتا**، حاليا، أستاذا، وهو رئيس قسم علم الاجتماع بجامعة راجستان، جيبور. دارس متعمق لعلم اجتماع الماركسية. كرّمته الجمعية الهندية للعلوم الاجتماعية بمنحه جائزة الزمالة الكبرى للعلماء الاجتماعيين لسنة ٢٠٠٧. أشرف مؤخّرا على دراسة في علم اجتماع الكتب المدرسية. أطلق كتابه Communalization of Education or Education of Communalization حوارا على امتداد البلاد وتسبب في حرج للأحزاب السياسية اليمينية. بوصفه ملاحظا متعمقا للمجتمع الهندي، فحص ظواهر اجتماعية من قبيل العلاقات الزراعية والعنف الأسري والحركات النقابية والنمو الحضري والمهنة التعليمية والآكاديمية. تعلق عمله الذي أعده لنيل درجة الدكتورا بدور المثقفين الآكاديميين في المجتمع الهندي المعاصر. على اعتباره من علماء الاجتماع العموميين، كان دائم المشاركة في العديد من الحركات بما في ذلك الحركات المناهضة للاقتصاد النيوليبرالي.

طوال السنوات الست الماضية عمل **أوداي سينغ** مع المعهد الهندي الدولي للعلوم الاجتماعية تحت القيادة النشطة لإيشوار مودي. حاصل على درجة الماجستير في الإدارة الاقتصادية والتصرف المالي من جامعة راجستان. بوصفه مترجما لحوار كوني هو كثير الحماس، ويتعلم المزيد حول العديد من الظواهر والوقائع السوسيولوجية على اتساع العالم.

البقاء على قيد الحياة في الهوامش

بقلم آلكسيا وبستر (Alexia Webster)، مصورة فوتوغرافية، و إدوارد وبستر (Edward Webster)،
جامعة ويتواترزراند، جنوب أفريقيا، والرئيس السابق للجنة البحث حول الحركات العمالية (ل ب RC٤٤)

العديد من الأعمال التي يتم ابتداعها في قلب مدينة جوهانسبرغ أعمال بقاء على قيد الحياة أو ما عرف أنه مهن هشة أو الاقتصاد اللاشكلي. يشمل ذلك الحلاقين و باعة الشارع والرجال والنساء الذين يتولون تنظيف سيارات الأجرة على قارعة الطريق والآخرون العاملون من منازلهم أو باعة الخمور غير المرخص لهم كما أولئك الذين يدفعون عربات عبر طرقات المدينة جامعين الورق أو فواضل المعادن.

صوّرنا أحد مرسكلي النفايات اللاشكليين هؤلاء، عجوز سوداء في طريقها إلى مركز الرسكلة (معالجة المواد من أجل إعادة استخدامها في غرضها الأصلي أو في غرض آخر). بدت لنا في أول الأمر مثل شبح إذ لم نتمكن من تمييزها تحتالأوزار التي كانت تحملها على ظهرها. ولكن، إذا ما دققت النظر، رأيت أجزاءً من جسمها وقد أثقلته أكياس النفايات. هي ليست ضحية من دون عائل بل هي عاملة منتجة، تبذل ١٠ ساعات كل يوم في جمع الورق ومن ثم حمله على ظهرها عبر شوارع جوهانسبرغ لبيعه لمركز استعادة النفايات. ليس هذا عملا بالمعنى المتعارف عليه ولكنها استراتيجية لتأمين الحياة. إنها لا تصنع قيمة عبر رسكلة الورق الذي تشتريه شركة متعددة الجنسيات ضخمة فحسب بل هي تنظف الشوارع أيضا. ما تقوم به عمل «أخضر» ولكنها لا تكسب منه إلا خمسة دولارات أمريكية في المعدل يوميا.

ما يميّز هذه الأعمال اللاشكلية هي أنها ذاتية التشغيل. توفّقتْ في التقاط فضاء اقتصادي في المدينة حيث يمكنها أن تطلق أنشطة اقتصادية كثيرة الاختلاف عن التشغيل التقليدي. يعرض بروز الأنشطة اللاشكلية هذه لوحة سوسيولوجية مربكة. في السنوات ١٩٥٠ و ١٩٦٠، ووفقا للنظرة الغائية التي تستند إلى نظرية التحديث، كان من المسلم به أن الصناعات النشطة مؤهلة لامتصاص تدفق الناس السريع إلى المدن مثلما حدث في أوروبا القرن التاسع عشر. ولكن ذلك لم يحدث، وبدلا من ذلك تنامت الساكنة الحضرية في العالم النامي بصفة دراماتيكية، باقية على قيد الحياة بفضل أنشطة اقتصادية لاشكلية محدودة أكثر مما فعلت بفضل التشغيل الشكلي. هي في الصورة غير مرئية ولكنها جزء من جيش متنام من العمال ذوي الوضع الهش منتشر على اتساع الكرة الأرضية. ■